مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الإمام المنتظر عليه السلام

شبهات المرجفين

الغدير للدراسات والنشر
حارة حريك ـ بناية البنك اللبناني السويسري
هاتف ٦٤٤٦٦٢/٠٣ ـ ٥٥٨٢١٥/٠١ ـ ٢٧٣٦٠٤/٠١
ص.ب ٥٠/٢٤ ـ بيروت ـ لبنان
E-mail: algadeer@ inco. com.lb

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

■ جميع حقوق الطبع محفوظة ■
لمركز الغدير للدراسات الإسلامية
ولا يحق لأي شخص، أو مؤسسة، أو جهة، إعادة
طبع الكتاب أو ترجمته إلا بترخيص من الناشر

الطبعة الاولى
١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

الإمام المنتظر (عج)

و

شبهات المرجفين

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

السيد أمير محمد الكاظمي القزويني

الغدير
بيروت - لبنان

كلمة المركز

من الأمور المتَّفق عليها، لدى معظم المسلمين، تواترُ البشائر النَّبويَة بخروج الإمام المهدي عليه السلام، من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله، من ولد الإمام علي والسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام، في آخر الزمان، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعدما مُلئت ظلماً وجوراً، ويطهِّر الأرض من الذين اتخذوا مال الله دولاً وعباده خَوَلاً ودينه دغلاً.

وفي الوقت الذي تتضمَّن فيه كتب الحديث والسيرة والتَّاريخ... هذه البشائر وتفصيلاتها، نجد بعض المُرجفين يثيرون شبهات تتعلَّق بأمور منها: نص الحديث: «يواطئ اسمه اسمي»، مُضيّ زمن طويل على المسلمين «وهم يدعون الله في ظهوره فلم يظهر»، طول عمره، إنكار وجوده وولادته، فِرْيَة وقوف الشيعة على السرداب...

ونجد بعضهم الآخر يتحدّث عن قبول المسلمين، شيعة وسنَّة ومعتزلة، ما يسمِّيه «الخرافة المهدوية...» التي ينبذها «كتاب الله نبذاً»، من دون أن يدري أن ما يسمِّيه «خرافة...» ترد البشارةُ به عن رسول الله صلى الله عليه وآله، والله تعالى، يصف نبيّه وصفيّه، في القرآن الكريم، بقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهوى* إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى﴾ [النجم/ ٣ و٤]، ويخاطب المسلمين بصيغة الأمر: ﴿وما آتَاكُم الرَّسُولُ فخذُوهُ وما نَهَاكُم عنه فَانْتَهُوا﴾ [الحشر/ ٧]. فكيف، والأمر هكذا، ينبذ كتاب الله

بشائر رسول الله ﷺ الذي ما ينطق عن الهوى!؟ وكيف يترك مسلمٌ ما يأمره الله بأخذه؟ أيكون هذا التّارك مسلماً فعلاً؟

يبحث هذا الكتاب في هذه البشائر التي تواترت، ويحقّقها في المصادر التي وردت فيها عند السنّة والشّيعة، ويناقش الشّبهات التي أثارها المرجفون، ومنهم ابن تيميّة وابن خلدون وابن حجر الهيتمي ومحمد إسعاف النشاشيبي...، مستنداً إلى أدلّة نقليّة وعقليّة، ويصحّح أخطاء بعض المرجفين، على غير مستوى، ومنها قول ابن خلدون: يزعم الشّيعة أنّ الإمام المهدي عليه السلام «دخل السّرداب بدارهم في الحلّة»، فهذا القول مردود بالقول: إن الحلّة لم تكن موجودة في زمن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وإنّما بناها سيف الدولة سنة ٤٩٥هـ.

ويقرّر الباحث، بعد أن يناقش هذه الشبهات ويدحضها بالأدلة المقنعة، أن الذي أحوجنا إلى وجود الإمام هو حفظ الشّريعة ومراعاة النّاس جميعهم في أداء ما كلّفوا بأدائه، وهذا أمر لا يجوز أن يؤتمن عليه سواه من سائر المسلمين.

وهذا يقضي بأن يجنّد المسلمون أنفسهم له، فيتسلّحوا بسلاح العقيدة الإسلاميّة، ويعملوا ليكونوا من أنصاره المجاهدين، فيكونوا ممّن يصدق عليهم قوله تعالى: ﴿والذين جَاهَدُوا فِينَا لنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[العنكبوت/٦٩].

وإنّنا، إذ نعمد إلى طباعة هذا الكتاب ونشره، لنرجو أن تتحقق به الفائدة المتوخاة لقرائنا الأعزاء والله تعالى، هو الموفّق في كلّ حال.

مركز الغدير للدراسات الإسلامية

بيروت

بسم اللّه الرّحمٰن الرّحيم

الحمد لله الذي ثبّتنا على دينه، وأمرنا بالتمسّك بعترة نبيّه ﷺ؛ فجعلهم أعدال كتاب الله الذين لا يفارقونه ما دامت الدنيا، وصلّى الله على رسوله المصطفى وآله المعصومين النجباء وعلى أصحابه الذين اتّبعوه في حياته وتمسّكوا بسنّته بعد وفاته.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المرجفون في الإمام المهديّ

ينتقد الكثيرون اعتقاد الشّيعة بحياة الإمام المنتظر عليه السلام نحو أحد عشر قرناً؛ حتى أنّ ابن تيميّة اعترض عليهم في منهاجه، ص ١٣٢، من جزئه الثاني بقوله: «قد مضى عليه أكثر من أربع مئة وخمسين سنة والشيعة يدعون الله في ظهوره فلم يظهر، وعمر رجل من المسلمين هذه المدّة يعرف كذبه بالعادة المطردة في أمّة محمّد صلى الله عليه وآله، فلم يعرف أحد ولد بعد مجيء خير الرّسل صلى الله عليه وآله عاش مئة وعشرين سنة. وقد ثبت صحيحاً أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال في آخر عمره: لن يعيش من ولد في تلك الليلة أكثر من مئة سنة (نقلناه بالمعنى)، ثمّ أعمار خير أمّة إنّما يكون من الستّين إلى السبعين، واحتجاجهم بحياة الخضر باطل على باطل؛ فمن يسلم لهم بقاءه؟ وعلى تقديره، فهو ليس من خير أمّة، ثمّ إنّهم يحتجّون بأحاديث السنّة؛ فالحديث الذي أورده المصنّف الرافضي لا يفيدهم شيئاً، فإن قلتم: هو حجّة على أهل السنّة، نقول: إنّه من آحاد الخبر، فكيف يثبت به أصل الدين؟ ولأنّ لفظه حجّة على الرافضة فإنّه يواطي اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي فهو محمّد بن عبدالله وليس بمحمّد بن الحسن. وقد روي عن عليّ ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: «هو من ولد الحسن بن عليّ دون الحسين». وأحاديث المهديّ معروفة ثابتة في مسند أحمد وسنن السجستاني والترمذي وغيرها؛ مثل حديث عبدالله بن

مسعود عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «لو لم يبقَ من الدنيا غير يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث الله رجلاً من أهل بيتي يواطي اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي»، هذا ملخّص كلام ابن تيمية.

وقد بلغت الغفلة ببعضهم فألحقه بالأقاصيص والخرافات، وآخرون وضعوه موضع السخرية والاستهزاء، كالمستهزئين برسول الله ﷺ من قريش، حتى أنزل الله تعالى فيهم قرآناً: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]؛ فهذا الإسعاف النشاشيبي يقول في كتابه الإسلام الصحيح: «إذا كانت سنّة أو شيعة أو اعتزاليّة تقبل الخرافة المهدويّة، فالمسلمون المستمسكون بالقرآن ينبذونها نبذاً، ويرفضونها رفضاً، إنّ مهديّ المسلمين وهاديهم وإمامهم قد ظهر من قبل، والحمد لله، وهو محمّد بن عبدالله رسول الله ﷺ الذي أنزل عليه القرآن» إلى أن قال: «وكلّ ذلك هوس، ولم يعقب الحسن المذكور ذكراً ولا أُنثى».

وذلك ابن خلدون يقول في ص ١٠٩ من مقدّمته: «إنّ الشيعة يزعمون أنّ الثاني عشر من أئمّتهم هو محمّد بن الحسن العسكري، ويلقّبونه بالمهديّ، دخل السرداب بدارهم في الحلّة، ويقفون في كلّ ليلة ـ بعد صلاة المغرب ـ بباب ذلك السرداب ينتظرون خروجه ويهتفون باسمه ويدعونه للخروج».

ويقول ابن حجر الهيتمي في نقد المقالة المهدويّة، ص ١٠٠، من صواعقه، في الآية الثانية عشرة من الآيات التي

ذكرها في فضل أهل البيت عليهم السلام: «... والكثير على أنّ العسكريّ لم يكن له ولد لطلب أخيه جعفر ميراثه من تركته لمّا مات، فدلّ طلبه أنّ أخاه لا ولد له، وإلاّ لم يسعه الطلب، ... ثمّ المقرّر في الشريعة المطهّرة أنّ الصغير لا تصحّ ولايته، فكيف ساغ لهؤلاء الحمقى المغفلين أن يزعموا إمامة من عمره خمس سنين وأنّه أوتي الحكم صبيّاً؟ ولقد صاروا بذلك، وبوقوفهم بالخيل على ذلك السرداب وصياحهم بأن يخرج إليهم، ضحكة لأولي الألباب». ثمّ أردف مقاله بما يأتي من الشعر:

«ما آن للسرداب أن يلد الذي
صيّرتموه بجهلكم إنسانا
فعلى عقولكم العفاء لأنّكم
ثلّثتم العنقاء والغيلانا»

هكذا تقرير كلام أعلام أهل السنّة في ردّهم على الشيعة، وجاء من ورائهم أناس لم يقفوا على روح الدين ولم يعرفوا ما أصوله وما فروعه فقلّدوهم بلا فكر ولا رويّة، وسنسوق لك ـ أيّها القارئ ـ البراهين العقليّة والحجج الشرعيّة التي تزيّف هذه المقالات وتبطلها إبطالاً، وتستأصل شأفتها من جذورها، وتردّها على أدبارها. على أنّه يكفيك في بطلانها إجماع الشيعة وحدهم على ثبوت تولّده وغيبته فضلاً عن غيرهم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

موقف الشيعة وأهل السنّة من الإمام المهديّ عليه السلام

كفاية إجماع الشيعة وحدهم في ثبوت ولادة الإمام المنتظر عليه السلام وغيبته

وذلك فإنّه لا شكّ لأحد في أنّ الشيعة طائفة قد طبقت شرق الأرض وغربها، وهي مع اختلاف آرائها وتباين هممها وتباعد ديارها وانتفاء التعارف بين أفرادها بصورة عامّة في البلد الواحد، فضلاً عن غيره من البلدان البعيدة إلاّ ما ندر، وتديّنها بتحريم الكذب وعلمها بقبحه، ينقلون جيلاً بعد جيل وقبيلاً بعد قبيل، نقلاً متواتراً عن أئمّتهم عليهم السلام عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّ الثاني عشر من أئمّة الهدى، أعدال كتاب الله وحملة علم رسول الله صلى الله عليه وآله، يغيب غيبة بعد ولادته عليه السلام يرتاب فيها المبطلون، فلا يخلو نقلهم هذا من أن يكون صدقاً أو كذباً؛ فإن كان صدقاً صحّ ما يقولون ووجب النزول على حكمه لأنّه قول رسول الله صلى الله عليه وآله واجب الاتّباع، وإن كان ما نقلوه كذباً كان محالاً لا يجوز إطلاقاً؛ وذلك لأنّه لو جاز عليهم ذلك، وهم على ما وصفناهم في الكثرة والتباعد وعدم التعارف وتحريم الكذب وقبحه، لجاز أيضاً مثله على الأُمم والفرق كافّةً؛ وعليه، فلا يمكن تصحيح خبر ولا إثبات أثر في الدنيا؛ ويعني ذلك بطلان الشرائع السماويّة بأسرها،

وهـذا بـاطل بالضرورة، وذلك مثله باطل. فإن قالوا: من الجائز أنّ قومـاً تـواطأوا في الأصل فوضعوا هذا الحديث وأنتم نقلتموه وتديّنتم به من حيث لا تعلمون أصله، فيقال لهم:

أوّلاً: إنّ هـذا الحكـم منقـوض بنقـل جميـع الأخبـار بلا استثناء، لا خصوص نقل الإماميّة فحسب، وذلك لو أنّ شخصاً قال للمسلمين أجمعين في نقلهم معجزات سيّد النبيّين ﷺ: إنّ مـن الجـائـز في الأصل أن تكون هذه الأحاديث موضوعة، وإنّ قـومـاً تواطأوا على وضعها فنقلها من لا يعلم كيف كان أصلها، فمـا يكـون الجـواب هنا يكـون هناك، ومتى صحّ لهم هذا صحّ ذاك، وهذا باطل قطعاً فذلك مثله في البطلان.

ثانيـاً: لـو كـان الأمـر كما يقولون لظهر أمره وانتشر خبره ولعـرفنـا واضعيه، لا سيّما مع توفّر الدواعي إلى نشره وإذاعته، فعدم العلم بذلك، فضلاً عن العلم بعدمه، دليل ظاهر على بطلان هـذا القـول وصحّـة مـا تـذهـب إليـه الشيعـة مـن أمـر تـولّـده وغيبته عليه السلام وظهـوره بعدها، ولا يجوز أن يقول قائل: إذا جاز أن ينقل الخبر الصدق، وإنّ اعتقادهم أو علمهم بصدقه دعاهم إلى نقله من غير تواطئ، جاز أن ينقلوا الكذب أيضاً لمجرّد كونه كذباً من غير تواطئ؛ وذلك لأنّا نقول في ردّه: إنّا نعلم بالضرورة أنّ الاعتقـاد أو العلـم بكون الخبر صدقاً يكون داعياً إلى نقله عند العقلاء كافّةً، وأنّ العلم بقبحه وكون الخبر كذباً، وإن كان يجوز أن يكون داعياً إلى نقله على بعض الوجوه، ولكن لا يجوز شمول

ذلك للخلق الكثير؛ خاصّة من يرى حرمته وقبحه والمؤاخذة عليه كما ذكرنا، ولأنّ العلم بقبح الشيء لا يكون في نفسه داعياً إلى فعله، بل على العكس يكون صارفاً عن فعله، وإنّما يدعو إلى فعله في بعض الأحيان لأمر زائد على قبحه؛ وهو إمّا لجلب نفع أو لدفع ضرّ، والأمران مفقودان في نقل الشيعة خبر تولّد إمامهم وغيبته عليه السلام؛ وذلك لأنّ الذي نقلوا فيه الخبر لم يكن له سوط فيخشى سطوته فيدعوهم ذلك إلى افتعال الخبر فيه؛ إذ لا يصحّ هذا قطعاً مع ثبوت غيبته خوفاً على نفسه، كما لم يكن له دنيا عريضة فيدعو طمعهم في نيلها إلى وضع الخبر فيه، ولو فرضنا حصول الأمرين لمن نقلوا الخبر فيه، فإنّه لا يجوز أن يكون ذلك داعياً إلى وضع خبر بعينه فيه إلاّ من جهة التواطئ الذي أبطلناه كما ألمعنا.

الأحاديث النبويّة وأقوال علماء أهل السنّة في الإمام المنتظر عليه السلام

ثمّ إنّه لا كلام لأحد من المسلمين في تواتر البشائر النبويّة بخروج المهدي عليه السلام من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله من ولد عليّ وفاطمة عليهما السلام، وقد أجمع عليه الخلف والسلف من هذه الأمّة على اختلاف مذاهبهم وتباين مشاربهم؛ فهذا ابن حجر يقول في صواعقه، ص ١٢٤، في أواخر الفصل الثالث في الأحاديث الواردة في فضل أهل البيت عليهم السلام ما لفظه: «إنّ أبا محمّد الحسن الخالص لم يخلف غير ولده أبي القاسم محمّد الحجّة،

وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله الحكم، وسمّي القائم المنتظر».

والأحاديث في ذلك متواترة عن المصطفى ﷺ بخروجه في آخر الزمان، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويؤمّ هذه الأمّة ويصلّي عيسى عليه السلام خلفه، وكانت ولادته ـ صلوات الله عليه ـ في ليلة النصف من شهر شعبان سنة ٢٥٦هـ، وكان سنّه عند وفاة أبيه، على ما قاله الهيتمي، خمس سنين.

وقد أخرج هذه الأحاديث جماعة من علماء أهل السنّة وحفّاظهم، وحكموا بتواترها؛ فمنهم ابن حجر في آخر الآية الثانية عشرة من الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر، ص ٩٩، من صواعقه حيث قال: «قد تواترت الأخبار بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ بخروجه، وأنّه من أهل بيته، وأنّه يملك سبع سنين، وأنّه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وأنّه يخرج معه عيسى، على نبيّنا (وآله) وعليه أفضل الصلاة والسلام، فيساعده على قتل الدجّال بباب (اللد) بأرض فلسطين، وأنّه يؤمّ هذه الأمّة ويصلّي عيسى خلفه». ويقول شيخ أهل السنّة المعروف نور الدين عليّ بن محمّد المالكي، الشهير بابن الصبّاغ، في كتابه **الفصول المهمّة**، ص ٣١٠: «إنّ الروايات عن الأئمّة الثقات والنصوص الدالّة على إمامته كثيرة بالغة حدّ التواتر، حتى أضربنا عن ذكرها اعتماداً على اشتهارها، وقد دوّنها أصحاب الحديث في كتبهم

واعتنوا بجمعها ولم يتركوا شيئاً منها، وممّن اعتنى بذلك وجمعه على الشرح والتفصيل الإمام جمال الدين أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم، الشهير بالنعمان، في كتابه الذي صنّفه **ملء العيبة في طول الغيبة**. وجمع الحافظ أبو نعيم أربعين حديثاً في أمر المهديّ، رضوان الله عليه، خاصّة. وصنّف الشيخ أبو عبدالله محمّد بن يوسف بن محمّد الكنجي الشافعي في ذلك كتاباً سمّاه: **البيان في أخبار صاحب الزمان**. وروى الشيخ أبو عبدالله الكنجي، المذكور في كتابه هذا، بإسناده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي، يواطي اسمه اسمي»، وأخرجه أبو داود عن عليّ، كرّم الله وجهه ورضي عنه، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «لو لم يبقَ من الدهر إلا يوم واحد لبعث الله فيه رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»، هكذا أخرجه أبو داود في مسنده، ورواه هو والترمذي في سننهما؛ كلّ واحد منهما يرفعه إلى أبي سعيد الخدري؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المهديّ منّي، أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»، وزاد أبو داود: «يملك سبع سنين»، وقال: «حديث ثابت صحيح، ورواه الطبراني في مجمعه، وكذلك غيره من أئمّة الحديث»، إلى أن قال في ص ٣١٧: «قال صاحب البيان الكنجي: وممّا يدلّ على كون المهديّ حيّاً باقياً منذ غيبته إلى الآن، وأنّه لا امتناع في بقائه، كبقاء عيسى بن مريم والخضر

وإلياس عليه السلام من أولياء الله تعالى، وبقاء الأعور الدجّال وإبليس، الكتاب والسنّة؛ أمّا الكتاب فقد قال سعيد بن جبير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]: هو المهديّ يكون في آخر الزمان، وأمّا السنّة، فقد مرّت الإشارة إليها؛ ومنها ما رواه أبو داود يرفعه بسنده إلى أمّ سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: المهديّ من عترتي من ولد فاطمة ـ رضي الله عنها ـ ثمّ أخرج عدّة أحاديث صحيحة عن جماعة من أئمّة الحديث من أهل السنّة تدلّ بصراحة على إمامته بعد أبيه الحسن العسكري عليه السلام».

ويقول الشيخ محيي الدين بن عربي في الباب السادس والستّين والثلاثمئة من **الفتوحات المكيّة** على ما في ص ١٢٨ من **اليواقيت والجواهر** للشيخ العارف عبد الوهّاب الشعراني من جزئه الثاني من النسخة المطبوعة سنة ١٣١٧هـ ما نصّه: «واعلموا أنّه لا بدّ من خروج المهديّ، ولكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله من ولد فاطمة ـ رضي الله عنها ـ، جدّه الحسين بن عليّ بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري ابن الإمام عليّ النقيّ (بالنون) ابن الإمام محمّد التقي (بالتاء) ابن الإمام عليّ الرضا ابن الإمام موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام زين العابدين ابن الإمام

الحسين ابن الإمام عليّ بن أبي طالب، يواطي اسمه اسم رسول الله ﷺ، يبايعه المسلمون بين الركن والمقام».

وقال العارف الشعراني في ص ١٢٧ من **اليواقيت والجواهر** من جزئه الثاني بعد كلام له مسهب جاء في أوّله: «إنّ المهديّ حيّ موجود، وقد اجتمع به غير واحد من علماء أهل السنّة وحفّاظها» إلى أن قال: «فهناك يترقّب خروج المهديّ من أولاد الحسن العسكريّ، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام، فيكون عمره إلى وقتنا هذا؛ وهو سنة ثمانٍ وخمسين وتسعمئة، ستّاً وستّين وسبعمئة سنة، هكذا أخبرني الشيخ حسن العراقي، المدفون فوق كوم الريش المطلّ على بركة الرطلي بمصر المحروسة، عن الإمام المهديّ حين اجتمع به، ووافقه على ذلك شيخنا سيدي علي الخواص رحمهم الله».

وقال صاحب **قوت المغتذي على جامع الترمذي**، ص ٤٦، من جزئه الثاني: «قد تظافرت الأخبار البالغة حدّ التواتر معنى عن النبيّ ﷺ في كون المهديّ من أهل البيت من ولد فاطمة»، وقال زيني دحلان في **الفتوحات الإسلاميّة**، ص ٣٢٢، من جزئه الثاني: «أحاديث المهديّ كثيرة متواترة، والضعيف فيها، وإن كان أكثر، لكنّها لكثرة رواتها ومخرجيها يقوّي بعضها بعضاً، حتّى صارت تفيد القطع، وأنّ العلاّمة السيّد محمّد رسول برزنجي نبّه في آخر كتاب **الإشاعة** على تواتر الأخبار التي جاء بها ذكر

المهدي عليه السلام، وأنّه من المقطوع به، وأنّه من ولد فاطمة، وأنّه يملأ الأرض عدلاً».

وممّن وافق الإماميّة على ذلك جماعة آخرون من حفّاظ أهل السنّة وأعلامهم:

١ ـ شيخ أهل السنّة العارف الخواجة محمّد بارسا في كتابه **فصل الخطاب على ما في ينابيع المودّة**، ص ٤٥١، من طبعة اسلامبول التي كانت سنة ١٣٠١هـ.

٢ ـ خاتمة الحفّاظ عند أهل السنّة ابن حجر العسقلاني في كتابه **القول المختصر في علامات المهدي المنتظر** على ما في ص ٣٢٠ من **الفتوحات الإسلامية** من جزئه الثاني.

٣ ـ الحافظ المعروف أبو الفتح محمّد بن أبي الفوارس في أربعينه.

٤ ـ الحافظ الترمذي في سننه، ص ٤٦ من جزئه الثاني.

٥ ـ الحافظ أبو داود في صحيحه، ص ٨٧ من جزئه الرابع.

٦ ـ المفسّر الكبير عند أهل السنّة النيسابوري في نهاية تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] من جزئه الأوّل.

٧ ـ المؤرّخ المعروف ابن أبي الحديد في **شرح نهج البلاغة**، ص ٣٣٦ من جزئه الرابع.

٨ ـ الشيخ الشبلنجي في كتابه **نور الأبصار**، ص ٢٢٨ وما بعدها، وأورد الهيتمي في كتابه **الفتاوى الحديثة**، ص ٢٨ وما

بعدها، أحاديث كثيرة متواترة في علامات ظهوره، وأنّه من أهـل البيـت عليهم السلام من ولد فاطمة عليها السلام، وأنّه عليه السلام يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

٩ ـ الشيخ سليمان المعروف بخاجة كلاب البلخي القندوزي في ينابيع المودّة، ص ٤١٤ وما بعدها من جزئه الثاني.

١٠ ـ صـاحـب عقـد الـدرر فـي الباب الثاني في الفصل الأول، والباب الرابع، وفي الفصل الثالث في الباب التاسع والباب السابع والباب الأوّل والباب الخامس.

١١ ـ الإمام القرطبي على ما في ص ٤٧٥ من دائرة المعارف من جزئه العاشر.

١٢ ـ الشيـخ الثعـالبي على ما في ص ٤٠٤ من ثمار القلوب قال عند ذكـره دابّـة الأرض: «فهي تضرب مثلاً للمنتظر البطيء الحضور، وتذكّر مع ظهور مهديّ الشيعة ونزول عيسى عليه السلام وطلوع الشمس، وقد ذكرها أبو الفتح اليمني».

١٣ ـ الإمام أحمد بن حنبل في مسنده في الصفحـات: ١٧ و٢٧ و٢٨ و٣٦ و٣٧ و٥٢ مـن جـزئـه الثـالـث، وفيـه عـن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «المهديّ من أهل بيتي».

١٤ ـ شيخ الحديث البخاري في صحيحه من جزئه الثاني في باب نـزول عيسـى بن مريم، وفيه أنّه صلى الله عليه وآله قال: «كيف أنتم إذا نزل فيكم عيسى بن مريم وإمامكم منكم؟».

١٥ ـ العسقلاني في كتابه **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، ص ٣١٧ من جزئه السادس، الذي رفعه وهو: «كيف أنتم إذا نزل فيكم عيسى بن مريم وإمامكم منكم؟»، وهو لا ينطبق إلاّ على الإمام المنتظر عليه السلام بقرينة الأحاديث المتواترة عند المسلمين أجمعين.

١٦ ـ الحاكم النيسابوري في **مستدركه**، ص ٥٥٧ و٥٥٨ من جزئه الرابع، وصحّحه على شرط البخاري ومسلم.

١٧ ـ الحافظ الذهبي في **تلخيص المستدرك**، ص ٥٥٧ و٥٥٨ من جزئه الرابع، وقال بصحّته على شرط الشيخين.

١٨ ـ الشيخ نور الدين عبد الرحمان بن أحمد الدشتي الحنفي المعروف بالملا جامي، شارح **كفاية ابن الحاجب**، في كتابه **شواهد النبوّة**.

١٩ ـ الشيخ عبد الحقّ الدهلوي الحنفي في رسالته التي أفردها لمناقب الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام.

٢٠ ـ الحافظ عبدالله بن أحمد بن محمّد، المعروف بابن الخشّاب، في كتابه **تاريخ مواليد الأئمّة ووفيّاتهم**.

٢١ ـ الحافظ شهاب الدين بن عمر الهندي في كتابه الموسوم **بهداية السعداء**.

٢٢ ـ الشيخ الفضل بن روزبهان في كتابه الذي سمّاه: **إبطال نهج الباطل في الردّ على نهج الحقّ** للعلاّمة الحلّي.

٢٣ ـ إمام النسّابة وشيخهم، المعوّل عليه عند أهل السنّة في علم النسب، سهل بن عبدالله، في كتابه **السلسلة العلويّة وأنساب الطالبيّين**.

٢٤ ـ الشيخ الشرف العبيدلي، صاحب **التذكرة في علم النسب** عند أهل السنّة.

٢٥ ـ الحافظ أبو نعيم في **أربعينه**، فإنّه نقل أربعين حديثاً في المهديّ المنتظر عليه السلام، وروى تولّده.

٢٦ ـ الشيخ ابن خلّكان في كتابه **وفيّات الأعيان**.

٢٧ ـ الحافظ الذهبي في **تاريخه**.

٢٨ ـ الشيخ ابن الوردي في **تاريخه**.

٢٩ ـ الحافظ المتقي في كتابه **المرقاة**.

٣٠ ـ الشيخ عبد الرحمان البسطامي في كتابه **درّة المعارف**.

إلى كثير غيرهم من العلماء والحفّاظ عند أهل السنّة، كلّهم مجمعون على تولّده وثبوت غيبته، وأنّه يظهر في آخر الزمان يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، على حدّ تعبير رسول الله صلى الله عليه وآله، ما لو أردنا نقلها لضاق بها صدر هذا الكتاب.

وقد جمع العلاّمة النوري، من علماء الشيعة، أقوال من وافق الإماميّة في ذلك في كتاب سمّاه: **كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار**، وقال ابن الصبّاغ المكّي المالكي في

ص ٣١٠ من فصوله المهمّة: «إنّ صفته ـ رضي الله عنه ـ شابّ مربوع القامة، حسن الوجه، والشعر يسيل على منكبيه، أقنى الأنف، أجلى الجبهة».

أقول: والمشهور أنّ تاريخ ولادته عليه السلام (نور) أي سنة ستّ وخمسين ومئتين، ليلة النصف من شهر شعبان، ولمّا غاب عن الأبصار كان عمره يومذاك ـ روحي فداه ـ خمس سنين، وقيل: أربع سنين.

وقال الشيخ الحنفي، في ينابيع المودّة في الباب التاسع والسبعين، ص ٣٧٦ وما بعدها: «وكان في غيبته تخرج توقيعات على أيدي سفرائه إلى سنة تسع وعشرين وثلاثمئة، وأوّل هؤلاء السفراء: أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري كان منصوباً من الإمام العسكري عليه السلام وقام بأمر الحجّة المنتظر كقيامه بأمر الإمامين قبله، وبعد وفاته ـ رضي الله عنه ـ كان السفير ابنه أبو جعفر محمّد بن عثمان، ثمّ أبو القاسم الحسين بن روح، ثمّ أبو الحسن عليّ بن محمّد السمري رضوان الله عليهم أجمعين. ولم تكن الشيعة لتثق بمن كان يدّعي النيابة إلاّ بعد ظهور المعجزات الخارقة على يده من الحجّة المنتظر». وقد ذكر الشيخ الحنفي أيضاً، في الباب الواحد والثمانين من ينابيعه، ص ٣٨٠، جملة من الخوارق التي ظهرت منه عليه السلام، أمّا في غيبته الكبرى فلم يره إلاّ الخواصّ من شيعته.

العلامات التي تقع قبل خروجه عليه السلام

يقول ابن الصبّاغ المكّي المالكي في **فصوله المهمّة** ص ٣١٩: «قد جاءت الآثار بذكر علامات لزمان قيام القائم المهديّ عليه السلام وحوادث تكون أمام قيامه وأمارات ودلالات؛ منها: خروج السفياني، وقتل الحسني، واختلاف بني العبّاس في الملك، وكسوف الشمس في النصف من شعبان، وخسوف القمر في آخر الشهر على خلاف ما جرت به العادة وعلى خلاف أهل النجوم، ومن ذلك: طلوع الشمس من مغربها، وقتل نفس زكية تظهر في سبعين من الصالحين، وذبح رجل هاشميّ بين الركن والمقام، وهدم حائط مسجد الكوفة، وإقبال رايات سود من قبل خراسان، وخروج اليماني، وظهور المغربي بمصر وتملّكه الشامات ونزول الجزيرة، ونزول الروم الرملة، وطلوع نجم في المشرق يضيء كما يضيء القمر ثمّ ينعطف حتى يكاد يلتقي طرفاه، وحمرة تظهر في السماء وتلبث في آفاقها، ونار تظهر بالشرق طولاً وتبقى في الجوّ ثلاثة أيّام أو سبعة أيّام، وخلع العرب أعنتها وتملّكها البلاد وخروجها عن سلطان العجم، وقتل أهل مصر أميرهم، وخراب الشام، واختلاف ثلاث رايات فيه، ودخول رايات قيس والعرب إلى مصر، ورايات كندة إلى خراسان، وورود خيل من الغرب حتى تربط بفناء الحيرة، وإقبال رايات سود من المشرق، وفتق في الفرات حتى يدخل الماء أزقّة الكوفة، وخروج ستّين كذّاباً كلّهم يدّعي النبوّة، وخروج اثني

عشر من آل أبي طالب كلّهم يدّعي الإمامة لنفسه، وإغراق رجل عظيم القدر من شيعة بني العبّاس عند الجسر ممّا يلي الكرخ بمدينة بغداد، وارتفاع ريح سوداء بها في أوّل النهار، وزلزلة حتى ينخسف كثير منها، وخوف يشمل أهل العراق، وموت ذريع، ونقص من الأنفس والأموال والثمرات، وجراد يظهر في أوانه وفي غير أوانه حتى يأتي على الزرع والغلّات، وقلّة ريع ما تزرع الناس، واختلاف بين العجم، وسفك دماء في ما بينهم، وخروج العبيد عن طاعة ساداتهم وقتلهم مواليهم» إلى أن قال المكّي المالكي: «ومن ذلك تشبّه الرجال بالنساء والنساء بالرجال، وركبت ذوات الفروج السروج، وأمات الناس الصلاة، واتّبعوا الشهوات، وأكلوا الربا، واستخفّوا بالدماء، وتعاملوا بالربا، وتظاهروا بالزنى، واستحلّوا الكذب، وأخذوا الرشا، واتّبعوا الهوى، وباعوا الدين بالدنيا، وقطعوا الأرحام، ومنّوا بالطعام، وكان الحلم ضعفاً، والظلم فخراً، والأمراء فجرة، والوزراء كذبة، والأعوان ظلمة، والقرّاء فسقة، وظهر الجور، وكثر الطلاق، وبدا الفجور، وقبلت شهادة الزور، وشربت الخمور، وركبت الذكور الذكور، واشتغلت النساء بالنساء، واتّخذ الفيئ مغنماً، والصدقة مغرماً، واتّقي الأشرار مخافة ألسنتهم، وخسف في البيداء بين مكّة والمدينة، ثمّ تختم بعد ذلك بأربع وعشرين مطرة متّصلة فتحيي الأرض بعد موتها وتظهر بركتها، ويزول بعد ذلك كلّ عاهة من معتقدي الحقّ من أتباع

المهديّ، فيعرفون عند ذاك ظهوره بمكّة، فيتوجّهون إليه قاصدين نصرته، فإذا خرج أسند ظهره إلى الكعبة، واجتمع ثلاثة عشر وثلاثمئة رجل من أتباعه (وهم قادة جيشه)، فأوّل ما ينطق بهذه الآية: ﴿بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ٨٦]، ثمّ يقول: أنا بقيّة الله تعالى وخليفته وحجّته عليكم، فلا يسلّم مسلم عليه إلاّ قال: السلام عليك يا بقية الله في الأرض، فإذا اجتمع عنده العقد: عشرة آلاف رجل، فلا يبقى يهوديّ ولا نصرانيّ ولا أحد ممّن يعبد غير الله إلاّ آمن به وصدّقه، وتكون الملّة واحدة؛ وهي ملّة الإسلام، وكلّ ما كان في الأرض من معبود سوى الله تعالى فينزل عليه نار من السماء فتحرقه. قال بعض علماء الأثر: المهديّ هو القائم المنتظر، وقد تعاضدت الأخبار على ظهوره وتظافرت الروايات على إشراق نوره، وستسفر ظلمة الأيّام والليالي بسفوره، وتتجلي برؤيته الظلَم انجلاء الصباح من ديجوره، ويخرج من سرار الغيبة فيملأ القلب لسروره، ويسري عدله في الآفاق، فيكون أضوأ من البدر المنير في سيره، وأمّا السنة التي يقوم فيها واليوم الذي يبعث فيه فقد جاءت فيه آثار؛ فمنها أنّه لا يخرج إلاّ في وتر من السنين ـ إحدى أو ثلاث أو خمس... أو تسع ـ، وأنّه ينادى باسمه في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان المعظّم، ويقوم في عاشوراء؛ وهو اليوم الذي قتل فيه الحسين ـ رضي الله عنه ـ، وكأنّي به في يوم السبت، العاشر من المحرّم، قائماً بين الركن والمقام، وشخص قائم على

يده ينادي: البيعة، البيعة، فيصير إليه أنصاره من أطراف الأرض، تطوى لهم طيّاً، حتى يبايعوه، فيملأ الله به الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ثمّ يسير من مكّة حتى يأتي الكوفة، فينزل على نجفها، ثمّ يفرّق الجنود في الأمصار، كما جاءت بذلك الأخبار. ومن جملة هذه الأحداث ما هو محتوم، ومنها ما هو مشروط، والله أعلم بما يكون، فإنّما ذكرناها على حسب ما ثبت في الأصول، وتضمّنها الأثر المنقول».

وإنّما ذكرناه بطوله لأنّه أقوى في الحجّة، والبرهان به أتمّ، وإلاّ فالأخبار عندنا في ذلك أصحّ وأكثر وأوضح وأصرح، وقد ذكرها أصحابنا ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ في كتب الغَيْبة، وقد ظهر أكثرها في دار الوجود وبقي منها اليسير.

وإذا كان هذا وأضعاف أمثاله من الأحاديث المتواترة لفظاً ومعنى عند حملة الآثار النبويّة من حفّاظ أهل السنّة، المؤيّدة بأحاديث الشيعة، لا يقوم بإثبات ولادته وغيبته، فقل لي ـ إذاً ـ بماذا ـ يا ترى ـ تستطيع أن تثبت معالم دينك وأحكام مذهبك؟ وبماذا تثبت نبوّة نبيّنا ﷺ على من حاجّك من أهل الكتاب وغيرهم، وهم لم ينقلوا لك شيئاً من معجزاته وسواطع آياته؟ فإن رأيت أنّ لك الحجّة عليهم في القرآن فها نحن قد سردنا لك شذوراً من آياته تنطق بوجوده وإمامته، وها هي ذي السنّة النبويّة، التي تشهد بصحّتها كتب حفّاظ أهل السنّة ومشاهير علمائهم، تنادي بأعلى صوتها بولادته وغيبته وظهوره بعدها، وإذا كان كلّ

هـذه الأدلّـة ونحـوهـا لا تكفي شاهداً ناطقاً وبرهاناً واضحاً على إثبات وجـوده، فخيـر أن تكسر الأقلام ويبطل الحجاج ولا يقوم علـى شـيء حجّة ولا بيّنة، ولم يصحّ شيء في الأذهان إذا احتاج وجود النهار إلى دليل وبرهان ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللهِ بِغَيْرِ سُلْطَـانٍ أَتَـاهُمْ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

* * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مناقشة أقوال المرجفين في الإمام المهديّ عليه السلام

مناقشة ابن تيميّة

أمّا قول ابن تيميّة: «قد مضى عليه أكثر من أربعمئة وخمسين سنة، وهم يدعون الله في ظهوره فلم يظهر»، فنقول فيه: لقد فات ابن تيميّة أنّ الله تعالى قد أمر الناس بدعائه وأطلق عليه اسم العبادة، فقال تعالى في سورة المؤمن: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فأنت ترى أنّ الله تعالى قد توعّد المستكبرين عن دعائه، الذي سمّاه عبادة، بدخول جهنّم داخرين صاغرين، فيجب على كلّ مسلم أن يدعوه لأنّ الدعاء عبادة مطلوبة ومحبوبة لديه، وليس بواجب على الله تعالى أن يجيب دعاء كلّ من دعاه؛ ومن حيث إنّه تعالى لم يُجِبْ دعاءهم علمنا أنّ في تركه تعالى إجابتهم مصلحة تعود عليهم، ولا يلزم من عدم إجابته لهم أن يتركوا هذه العبادة في هذه الحال وغيرها من الحالات؛ إذ على العبد أن يتضرّع إلى الله تعالى ويدعوه في ما يتعلّق بدينه ودنياه، ويتوسّل إليه في قضاء حاجاته، وليس على الله قضاؤها حتماً؛ فإنّه العليم بما هو الأصلح لعباده فيفعل ما هو خير لهم في التدبير، ولو علم الله تعالى أنّه لا خير فيه ولا صلاح لم يفعله، ولم يستجب لهم الدعاء في تلك الحال.

وأمّا قوله: «وعمر رجل من المسلمين هذه المدّة يعرف كذبه بالعادة المطردة في أمّة محمّد ﷺ»، فيعطيك صورة واضحة من الاعتراف بولادته، ولكنّه يرى أنّ بقاءه هذه المدّة يعرف كذبه بالعادة المطردة للحديث الذي أورده وللتعليل العليل الذي جاء به من أنّ «أعمار خير أمّة إنّما يكون من الستّين إلى السبعين»، فهو يريد أن ينفي بقاءه للصحيح المزعوم والعادة المخرومة، وليت ابن تيميّة علم أنّ الخوارق الجارية على أيدي الأنبياء عليهم السلام كلّها من هذا القبيل، فلنفرض هذا خارقاً ومعجزاً لسيّد الأنبياء ﷺ أيضاً، والعادة لا يحصل معها العلم بموته، فإنّه إذا ما ثبت تولّده وثبتت غيبته بالدلائل القطعيّة فليس بدّ من ظهوره بعد غيبته، كما نطقت به الأحاديث المتواترة بين الفريقين، ولأنّه لا يوجد ما يدلّ على موته بعد ثبوت ولادته فيلزم من ذلك أن تحكم بحياته وبقائه إلى حين ظهوره نزولاً على حكم ذلك الاستصحاب الشرعيّ والعقليّ معاً؛ أعني استصحاب وجوده وبقائه لولا تواتر الأحاديث بولادته وبقائه حتى يخرج فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، الأمر الذي يغنينا عن هذا الاستصحاب. وأمّا العادة فعلى فرض وجودها لا تنهض دليلاً على موته، بل ولا يزول معها احتمال حياته وبقائه، فضلاً عن القطع به، بل العلم بتولّده ووجوده لا يزول إلاّ بالعلم بموته، فإنّ البرهان القطعي لا يزيله إلاّ برهان قطعيّ مثله دون الظنّ والتخمين والاستبعاد والاستغراب والتعصّب البغيض؛ فإنّه لا

حجّة في شيء من ذلك إطلاقاً، فالاحتجاج بالعادة على موته غير صحيح، وعدم العلم ببقائه لا يكون علماً بموته ولا دليلاً على عدم وجوده، ومَن هذا الذي ـ يا ترى ـ أوحى إلى ابن تيميّة بموته فحكم جازماً بعدم وجوده؟ وكيف ساغ له الإخبار به وهو لا دليل له عليه ولا يمكن الاعتماد فيه على هوى النفس الذي ينبغي لمثله أن يترفّع عنه؟

طول عمر الإمام المهديّ

أمّا قوله: «فإنّ أعمار خير أمّة إنّما يكون من الستّين إلى السبعين»، فمردود وغير مقبول؛ أمّا من حيث العقل فليس فيه ما يحكم باستحالة بقائه ووجوده حتى يمتنع ولا يكون معقولاً لحكمه جازماً بأنّ الله تعالى على ذلك لقدير، على أنّنا قد وجدنا الكثير من المسلمين في عصرنا بلغت أعمارهم أربعين ومئة وما فوقها، ثمّ إنّ ابن تيميّة لم يسلم من التناقض؛ فإنّه قرّر هنا أنّ أعمار خير أمّة إنّما يكون من الستّين إلى السبعين، وهناك تراه يقرّر بقوله: «إذ لا يعرف أحد ولد في زمن الإسلام عاش مئة وعشرين سنة»، فإنّ فحوى هذا القول يدلّ بصراحة على أنّه قد عاش كثيرون في زمن الإسلام خمس عشرة ومئة، أو عشر سنين ومئة، أو مئة كاملة، ومع ذلك تراه يزعم أنّ أعمار خير أمّة من الستّين إلى السبعين، وهل هذا إلاّ تناقض بيّن؟

وأمّا من حيث الفنّ، فحسبك شهادة الأطبّاء الماهرين، كما في مجلّة **المقتطف** المصريّة، ص ٢٣٩، من الجزء الثالث، سنة ٥٩،

قالوا: «لكن العلماء الموثوق بعلمهم يقولون: إنّ كلّ الأنسجة الرئيسيّة في جسم الحيوان تقبل البقاء إلى ما لا نهاية له. وإنّه في الإمكان أن يبقى الإنسان حيّاً ألوفاً من السنين إذا لم تعرض عليه عوارض تصرم حبل حياته»، وليس قولهم هذا مجرّد ظنّ وتخمين، بل هو نتيجة لنظريّة علميّة مؤيّدة بالاختبار، وقالوا أيضاً في ص ٢٤٠ من المجلّة نفسها: «وغاية ما ثبت ـ الآن ـ من التجارب المذكورة أنّ الإنسان لا يموت بسبب بلوغ عمره الثمانين والمئة من السنين، بل لأنّ العوارض تنتاب بعض أعضائه فتتلفها، ولارتباط بعضها ببعض تموت كلّها؛ فإذا استطاع العلم أن يزيل هذه العوارض أو يمنع فعلها لم يبقَ مانع من استمرار الحياة مئات من السنين». وإن ابتغيت المزيد من أدلّة جواز بقاء الإنسان ألوفاً من السنين فعليك بمراجعة علم الحيوان ـ البيولوجيات ـ لتعلم أنّه لا مانع من ذلك عقلاً. ثمّ إنّ اختلاف الناس في القابليّات والاستعدادات أمر لا سبيل إلى إنكاره، فمن الجائز ـ إذاً ـ أنّ الله تعالى قد أودع في جسم الإمام المنتظر عليه السلام قابليّات واستعدادات وطاقات لا تؤثّر فيها تلك العوارض اللاحقة لجسمه الشريف، وما المانع من أن يكون الله تعالى خلق في جسمه من المواد (البنسلينيّة، أو الأورمايسينيّة، أو السترتبومايسينيّة ـ الخميرة المتموّجة ـ أو الكلورومايسينيّة) أو غيرها من الموادّ التي توصّل العلم إلى اكتشافها في قتل الجراثيم أو منع تأثيرها، وما لم يتوصّل إليه لحدّ اليوم، وقد يتوصّل إليه

يوماً ما، ما يمنع تأثيرها أو يقضي على كلّ (مكروب وجرثوم) يوجب تلف أعضائه فيبقى حيّاً ما شاء الله تعالى، كما يجوز أنّ الله تعالى منع وصول تلك الجراثيم إليه من طرق أُخرى على ما رآه من الحكمة والصلاح في استمرار حياته وبقائه، كما سنعرّج على توضيحه في القريب عند دفعنا لشبهات المنكرين وجوده عليه السلام [1]، وليس هناك من يستطيع أن يمنع هذا أو يحكم باستحالته أو استبعاده واستغرابه إلاّ الذي لربّه كنود أو لعقله مكابر أو للعلم معاند.

وأمّا من حيث القرآن، فلأنّه ذكر أنّ حياة نوح النبي عليه السلام قد امتدّت ألف سنة إلاّ خمسين عاماً، وهي المدّة التي مكث فيها في قومه يدعوهم فيها إلى عبادة الله، وهذا إبليس عدوّ الله حيّ موجود إلى الوقت المعلوم، وناهيك بالكتاب شاهد عدل عليه، ولقد فات هؤلاء المنكرين أن يتمثّلوا بقول الشاعر المسلم العربيّ:

وقولك: إنّ الاختفاء مخافة
من القتل شيء لا يجوزه الحجر
فقل لي لماذا غاب في الغار أحمد
وصاحبه (الصدِّيق) إذ حسن الحذر؟
ولم أمرت أمّ الكليم بقذفه
إلى نيل مصر حين ضاقت به مصر؟

---

(١) راجع ص ٧٣ ـ ٧٩.

وكـــم مـن رسـولٍ خـاف أعـداه فـاختفى
وكـــم أنبيـــاء مـــن أعـــاديهـــم فـــرّوا؟
أيعجـــز ربّ الخلـــق عـــن نصـــر دينـــه
علـــى غيـــرهـــم؟ كـــلاّ فهـــذا هـــو الكفر
وهـــل شـــاركـــوه فـــي الـــذي قلـت: إنّه
يـــؤول إلـــى جبـــن الإمـــام وينجـــر؟
فـــإن قلـــت: هـــذا كـــان فيهـــم بأمر من
لـــه الأمـــر فـــي الأكوان والحمد والشكر
فقـــل فيـه مـا قـد قلـت فيهـم فكلّهـم
علـــى مـــا أراد الله أهـــواؤهـــم قصـــر
وإن تستـــرب فيـه لطـول بقـائـــه
أجـابـــك إدريـس والـيـاس والخضـــر
وفـي ابـن أبـي الدنيـا جليّ دلالـة
علـى أنّ طـول العمـر ليـس لـه حصـر
ومكـــث نبـــيّ الله نـــوح بقـــومـــه
كـــذا قـــوم أهـــل الكهـــف نصّ به الذّكر
وقـــد وجـد الـــدجّـــال مـن عهد أحمد[1]
ولـــم ينصـــرم منـــه إلـــى السّاعـــة العمـر

---

(١) ويقول ابن حجر الهيتمي، في ص ٢٧ من كتابه الفتاوى الحديثة: عن أبي الإسكافي عن النبيّ ﷺ أنه قال: «من كذّب بالدجّال فقد كفر، ومن كذّب بالمهديّ فقد كفر».

وقد عاش أوج ألف عام وفوقها
ولولا عصا موسى لأخره الدهر
ومن بلغت أعمارهم فوق مئة
ومن بلغت ألفاً فليس له حصر

فقول ابن تيميّة ساقط مردود، ورأيه مصادم للنصوص القطعيّة.

المعمّرون من أهل السنّة

أمّا قوله: «فلا يعرف أحد ولد في زمن الإسلام وعاش مئة وعشرين سنة»، فكلمة لا ينبغي صدورها من باحث ورع؛ إذ لا يستطيع الإنسان الورع أن يحكم بشيء ما لم يطّلع عليه، وليس في الإمكان أن يعلم ما في باطن الغيب ليبدي رأيه فيه، والجهل بالشيء ليس علماً بعدمه، فكيف ينفي ذلك مع وجوده؟ أجل الله يعلم، وأهل العلم يعلمون أنّه قد عاش رجال كثيرون من حفّاظ أئمّة الحديث ونقّاده من أهل السنّة إلى عشرين ومئة سنة وما فوقها، وقد نصّ الذهبي في تذكرة الحفّاظ، كغيره من حفّاظهم، فوقها، وقد نصّ الذهبي في تذكرة الحفّاظ، كغيره من حفّاظهم، على جماعة كثيرة منهم، وسأتلو عليك بعضهم لتعلم أنّ ما ذكره ابن تيميّة غير صحيح:

١ ـ أبو عمر، الحافظ المعروف، غلام ثعلب، عبد الواحد بن هاشم، فقد ذكر الذهبي في تذكرته، ص ٨٦، من جزئه

الثالث، أنّه ولد سنة إحدى وستّين ومئة، ومات سنة خمس وأربعين وثلاثمئة، فيكون عمره أربعاً وثمانين ومئة سنة.

٢ ـ **الحافظ المعروف خيثمة بن سليمان**، فإنّه قال في ص ٧١ من تذكرته، من جزئه الثالث: إنّ أصحّ القولين في تولّده سنة خمس ومئتين، وقال: إنّه مات باتّفاق سنة أربعين وثلاثمئة، فيكون عمره خمساً وثلاثين ومئة سنة.

٣ ـ **الحافظ المعروف الرشاطي**، فقد قال في تذكرة الحفّاظ، ص ٩٩، من جزئه الرابع: كان مولده سنة ستّ وأربعمئة، ومات سنة اثنتين وأربعين وخمسمئة، فيكون عمره ستّاً وثلاثين ومئة سنة.

٤ ـ **شيخ قرّاء أهل السنّة أبو العبّاس**، فقد ذكر في آخر ص ١٥١ وما بعدها من التذكرة، من جزئه الثالث، أنّه مات عن ستّين ومئة سنة.

٥ ـ **الربيع بن خيثم**، فقد قال في ص ٥٤، من الجزء الأوّل، من تذكرة الحفّاظ: إنّه مات عن سبع وعشرين ومئة سنة.

٦ ـ **كريمة الزبيريّة**، فقد قال الذهبي في تذكرته، ص ١٠٦، من جزئه الرابع ما نصّه: «وقد بقيت كريمة بعد ساعد بن سنان الحافظ مئة وعشرين سنة».

٧ ـ **الحافظ إسماعيل القاضي**، فإنّه ذكر في آخر ص ١٨٠ وما بعدها من التذكرة، من جزئه الثاني، أنّه عاش ثلاثاً ومئة سنة.

٨ ـ الحافظ أحمد بن إسحاق، فقد عاش اثنتي عشرة ومئة سنة على ما في ص ١٩٤ من تذكرة الحفّاظ، من جزئه الثاني.

٩ ـ سليم بن عامر الحمصي من الطبقة الثالثة، قال ابن حجر العسقلاني في كتابه التقريب ص ٧٦: «إنّه عاش ثلاثين ومئة سنة».

١٠ ـ الحافظ معروف بن سويد الأسدي، عاش على ما في ص ٢١١ من التقريب عشرين ومئة سنة.

١١ ـ الحافظ معروف بن عبدالله الخياط أبو الخطّاب الدمشقي، فإنّه عاش على ما في ص ٢١١ من التقريب ما يزيد على ثلاثين ومئة سنة.

١٢ ـ الحافظ إسحاق بن شاهين بن الحارث، فإنّه على ما في ص ١٠٤ من التقريب قد جاوز المئة سنة.

١٣ ـ الحافظ إسحاق، المعروف بأبي عمرو الشيباني، فإنّه على ما في ص ٢٦٢ من التقريب قد قارب المئة والعشرين سنة.

١٤ ـ مسلمة بن الفضل، فإنّه على ما سجّله العسقلاني في ص ٧٦ من تقريبه قد جاوز المئة سنة.

١٥ ـ زر بن حبيش، فقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفّاظ، ص ٥٤، من جزئه الأوّل، أنّه عاش عشرين ومئة سنة.

١٦ ـ عبد الرحمان بن مُلّ، فإنّه عاش على ما في ص ٦١ من التذكرة، من جزئه الأوّل، ثلاثين ومئة سنة.

١٧ ـ شريح بن هاني، فقد عاش على ما في ص ٥٦ من تذكرة الحفّاظ، من جزئه الأوّل، عشرين ومئة سنة.

١٨ ـ عبد الرحمان بن عمير، فإنّه على ما سجّله الذهبي في ص ١٢٨ من تذكرته، من جزئه الأوّل، قد عاش أكثر من مئة سنة.

١٩ ـ محمّد بن حبّان، ففي ص ١٢٧ من تذكرة الحفّاظ، من جزئه الثالث، أنّه مات وهو في المئتين، وأقلّ ما يصدق عليه هذا القول إنّ عمره كان يومئذٍ إحدى وتسعين ومئة سنة.

٢٠ ـ محمّد بن سليمان، ففي التهذيب للعسقلاني، ص ١٩٩، من جزئه التاسع، أنّه كان له من العمر ثلاث عشرة ومئة سنة.

٢١ ـ معاوية بن موسى الجمحي، ففي تهذيب التهذيب للعسقلاني، ص ٣٩، من جزئه السادس، أنّ له مئة سنة وزيادة على عشر، وبنى في جارية تزوّجها فافتضّها. قال موسى بن هارون: مات بالبصرة سنة ثلاث وأربعين ومئتين.

٢٢ ـ عصام بن بشير الكعبي الحارثي، ففي تهذيب التهذيب، ص ١٩٤، من جزئه السابع، قال البخاري: بلغ سنّه عشراً ومئة سنة.

وذكره ابن حيّان في الثقات، وقال: مات وزاد على مئة وعشر سنين.

٢٣ ـ عطية بن قيس الحمصي، وفي التهذيب، ص ٢٢٨، من جزئه السابع، قال سعد بن عطيّة: مات أبي سنة إحدى وعشرين ومئة وله مئة سنة وأربع سنين.

٢٤ ـ أحمد بن محمّد الخليلي، فقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفّاظ، ص ٢٧، من جزئه الرابع، أنّه عاش فوق المئة سنة.

٢٥ ـ عبدالله بن مرزوق، فقد ذكر الذهبي في ص ٤٢، من تذكرته، من جزئه الرابع، أنّه عمّر ستّ عشرة ومئة سنة.

٢٦ ـ الحافظ السلفي، فقد ذكر الذهبي في ص ٥٥، من التذكرة، من جزئه الرابع، أنّه عمّر ستّاً ومئة سنة.

٢٧ ـ الحافظ عمير بن أحمد، فقد عاش اثنتين ومئة سنة على ما سجّله الذهبي في ص ١٤٣، من تذكرته، من جزئه الرابع.

٢٨ ـ محمّد بن يوسف، فإنّه على ما في ص ٥٤ من تذكرة الحفّاظ، من جزئه الثاني، أنّه عمّر مئة سنة.

إلى كثير من غير هؤلاء من حملة الحديث عند أهل السنّة، ما لو أردنا استقصاءهم لضاق به صدر الكتاب. وقال في الروضة الندية ص ٢١٥: «إنّا وجدنا من عاش إلى مئة وسبع وعشرين ومئة وأربعين ومئة وخمسين، بل وإلى مئتي سنة».

المعمّرون من غير المسلمين

أمّا المعمّرون من غير المسلمين في هذه الأواخر، نساءً ورجالاً، فكثيرون، وقد ذكرهم بأسمائهم وبيّن أعمارهم صاحب كتاب عجائب الخلق، ص ٩٤، من جزئه الأوّل.

١ ـ هنري جنكنسن، عمرها ١٦٩ سنة.

٢ ـ كونتس دسمون، عمرها ١٦٢ سنة.

٣ ـ توماس بار، عمره ١٥٢ سنة.

٤ ـ بطرس غارون، عمره ١٣١ سنة.

٥ ـ هناسكو يمشتو، عمرها ١٢٦ سنة.

٦ ـ حنا فيلبس، عمره ١١٧ سنة.

٧ ـ أزابل واكد، عمرها ١١٢ سنة.

٨ ـ توماس لافتر، عمره ١١١ سنة.

٩ ـ بتريك جبسن، عمره ١١١ سنة.

١٠ ـ حنا تايت، عمره ١١٠ سنوات.

وقال: «إنّ الأشخاص الواردة أسماءهم في ما تقدّم، فإنّهم معروفون وأعمارهم مقيّدة في الكنائس وفي العماد».

وإنّما تلونا عليك ـ أيّها القارئ الكريم ـ هذا كلّه ليتجلّى لك بوضوح حال ابن تيميّة ومزاعمه. ثمّ إنّا نقول لابن تيميّة ومن سلك سبيله، ونأتيهم من طريق لا يمارون فيه: إمّا أن تقولوا: إنّ

أولئك الحفّاظ من أعلامكم من خير أُمّة أو تقولوا: ليسوا من خير أمّة، فإن قالوا بالأوّل بطل قول ابن تيميّة وحصره والتعليل الذي جاء به من أنّ «أعمار خير أمّة إنّما يكون من الستّين إلى السبعين»، وإن قالوا بالثاني فيلزمهم أن يقولوا بخروج هؤلاء الأئمّة وأضعاف أمثالهم من علماء أهل السنّة وحفّاظ الحديث عندهم، الذين أخذوا عنهم العلم والحديث، ورجعوا إليهم في الأصول والفروع، من خير أمّة. وهذا ما لا يجدون له جواباً أبداً.

حديث مزعوم

أمّا الصحيح المزعوم في قول ابن تيميّة: «وقد ثبت صحيحاً أنّ النبيّ ﷺ قال في آخر عمره: لن يعيش من ولد في تلك الليلة أكثر من مئة سنة... إلخ»، فعلى فرض وروده وصحّته، وهذا الفرض وإن كنّا لا نقول به لأنّه مخالف للعيان وينقضه الوجدان، ولكن نقول به على سبيل المساهلة (مع شيخ الإسلام)، ومع ذلك ينبغي لنا أن نضعه إلى جنب تلك الأحاديث المتواترة بين الطائفتين الناصّة على ثبوت تولّده وغيبته عليه السلام، فإن كان المقام من باب تعارض الحديث وجب الجمع بينهما على ما تقتضيه صناعة الاجتهاد وقواعد الفنّ من حمل الظّاهر على الأظهر، وتأويل الظّاهر بالنصّ، وحمل الضعيف من المتصادمين على ما لا ينافي القويّ، ولو لم يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح أحدهما على الآخر بشيء من المرجّحات الداخليّة أو الخارجيّة توقّفنا عن العمل بهما جميعاً والتمسنا دليلاً من الخارج، فإن

وجد حكمنا به، وإلاّ قلنا: لا دليل معتبر فيه، فهل ـ يا ترى ـ يكون المقام من هذا القبيل؟ كلاّ ثمّ كلاّ، ليس المقام من باب التعارض كي يحتاج إلى الحمل والتأويل، والجمع والترجيح، والطرح أو التخيير، وما كنت أحسب أنّ من له أدنى حظّ في فهم الأدلّة وكيفيّة الاستدلال بها على ثبوت الأشياء ونفيها، يخفى عليه البون الشاسع بين الموردين والموضوعين؛ مورد الصحيح في قول ابن تيميّة ومورد تلك الأحاديث الصحيحة المتواترة بين الفريقين المنوّهة بحياة الإمام المنتظر عليه السلام وبقائه، فكأنّ ابن تيميّة لا يفهم من مدلول الحديث أنّه لا يجوز بقاء من ولد في تلك اللّيلة خاصّة، التي في صبيحتها توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله والتحق بالرفيق الأعلى، حيّاً يزيد عمره على مئة سنة، أو لا يدري أنّ نفي الأخصّ لا يدلّ على نفي الأعمّ عند العلماء، وليس في الحديث ما يدلّ على أنّه لا يجوز بقاء من لم يولد في تلك اللّيلة حيّاً زيادة عليها، وهذا هو الذي فهمه الجمهور من علماء أهل السنّة وحفّاظهم، على ما حكاه عنهم النووي في منهاجه عند ذكره الحديث المذكور، وهو الذي يفهمه كلّ إنسان من أهل اللسان، وأين هذا من التعميم؟ فإنّه لا يفهم منه ولا يفيده، وإرادته منه سلب لمعناه المطابقي وتحميله معنى لا صلة بينه وبينه.

الخضر موجود

أمّا قوله: «إنّ وجود الخضر باطل، واحتجاج الشيعة على حياته بحياته باطل على باطل»، فكلمة ما كنت أحبّ أنّها تخرج

من فم عالم غاص في غمرات المعقـول، وخاض لجج المنقول، فمتى استدلّت الشيعة على حياة الإمام المنتظر عليه السلام بحياة الخضر؟ وأين استدلّوا؟ ومن هم المستدلّون به؟ ومن هم الناقلون له؟ وأيّ حاجة بهم إلى الاحتجاج بحياته عليه السلام على حياته عليه السلام، سواء أكـان صحيحـاً أم غير صحيح؟ ولعلّ ابن تيميّة رأى أنّهم يذكرون الخضر وغيره من المعمّرين، ويذكرون بقاءهم فتوهّم أنّهم يحتجّون بحياتهـم علـى حيـاة المنتظر عليه السلام دون أن يتفطّن إلى أنّهم إنّما ذكـروا هـؤلاء لا لأجل الاحتجاج بهم عليه بل لإثبات جواز بقاء الإنسـان حيّـاً مئـات من السنين، وأنّه في الإمكان أن يبقى إلى ما شاء الله تعالـى، كمـا أيّـده العلـم الحديث. أجل، إنّما يحتجّون علـى حيـاة المنتظـر عليه السلام وبقـائه بالكتاب والصّحاح المحمّدية الجيـاد، التي سجّلها فطاحل علماء أهل السنّة وأكابر حفّاظهم في صحاحهـم ومسـانيـدهـم المعتبـرة لـديهـم، وبـالأصـول النظريّة المعقـولـة والنتائج العلميّة التي يصدّقها العيان، ويحكم بصحّتها الوجدان، فدونكها أدلّة كافية وافية لإزاحة العلّة ودفع تلك المضلّة.

وقول ابن تيميّة: إنّ وجود الخضر باطل غير صحيح، فإنّ النـووي، الـذي لا ينـازعـه في طول باعه وسعة اطّلاعه واجتهاده وصلاحه منهم منازع، قد نقل في تهذيبه و منهاجه، على ما حكاه عنـه ابـن حجـر العسقـلانـي، في كتاب الإصابة، ص ١٢٧، من جزئه الثـاني، عـن جمهـور أهل السنّة «أنّه حيّ موجود»، وحكى عـن صـاحب علوم الحديث في فتاويه «أنّه حيّ عند جماهير أهل

العلم والصالحين والعامّة، وأنّ جماعة منهم كانوا يرونه ويجتمعون بحضرته»؛ ثمّ قال: «وإنّما شذّ بإنكاره بعض المحدثين». وهكذا سجّله الدميري وغيره من أعلام أهل السنّة. فراجع ثمة حتى تعلم أنّ منكر وجوده شاذّ لا يعتدّ به.

الخضر من خير أُمّة

أمّا قوله: «وعلى تقديره، فليس هو من خير أُمّة»، فنقول في جوابه: إنّ من الغريب أن يقول ابن تيميّة: إنّ الخضر ليس من خير أمّة، ويخالف بذلك الضروريّ من الدين الإسلاميّ؛ وذلك لما ثبت بحكم البداهة عند كلّ مسلم أنّ رسول الله وخاتم الأنبياء ﷺ قد بعثه الله تعالى نبيّاً لكلّ من كان في عصره ﷺ، ومن سيكون ويوجد بعده على الإطلاق، سواء في ذلك الجنّ والإنس، حتى تقوم السّاعة. ومن المقطوع به أنّ الجنسين والثقلين من يوم مبعثه إلى يوم القيامة هما من أمّته ﷺ، ومنهم الخضر، فهو أيضاً، بحكم هذه الضرورة، يكون من خير أُمّة. فكيف ـ يا ترى ـ يزعم هذا ـ بتقديره ـ أنّه ليس من خير أمّة، وضرورة الدِّين حاكمة بخلافه؟

حديث الواحد حجّة على أهل السنّة

أمّا قوله: «إنّ الحديث من آحاد الخبر»، فمردود من وجهين:

١ ـ ما تقدّم من قول حفّاظ أهل السنّة في الحديث، وأنّه متظافر؛ ومعناه متواتر، ومنهم صاحب نفع قوت المغتذي

على جامع الترمذي، وغيره من حملة الحديث ونقّاده، فإنّهم صرّحوا بتواتره[1].

٢ ـ لو سلّمنا جدلاً وفرضنا أنّه من آحاد الخبر، فهو حجّة على أهل السنّة، يلزمون به على طريقة الإلزام بما ألزموا به أنفسهم من حجّية آحاد الخبر. ألا ترى أنّ أهل السنّة أسّسوا قواعد خلافة الخلفاء ـ رضي الله عنهم ـ وبنوها على حديث الآحاد يوم السقيفة؟ فإنّ بعضهم أورد لهم حديث الخلافة في قريش وقال بعده: إنّي أختار لكم أحد هذين الرجلين؛ يشير إلى أبي عبيدة بن الجرّاح وعمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ، فقال عمر: بل نحن نبايعك على ما سجّله أهل الصحاح عند أهل السنّة؛ ومنهم شيخ الحديث البخاري، ومثله مسلم في باب فضائل الخليفة أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ فلتراجع.

تحقيق حديث: «يواطي اسمه اسمي»

أمّا قوله: «إنّ لفظ الحديث حجّة على الشيعة؛ لأنّه يواطي اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي؛ فهو محمّد بن عبدالله وليس بمحمّد بن الحسن»، فمدخول ومردود بأنّ الموجود في الأحاديث الصحيحة: «إنّه يواطي اسمه اسمي»، وقد نقله ثلاثون ثقة من أكابر حفّاظ أهل السنّة المعروفين بتنقيب الحديث

---

(١) راجع: الأحاديث النبويّة وأقوال علماء أهل السنّة في الإمام المنتظر، ص ١٤ ـ ٢٣.

وتمحيص دقائقه بكلّ دقّة عن عاصم بن بهدلة، أمّا زيادة «واسم أبيه اسم أبي» فممّا لا يوجد في شيء من الصحاح، ولم ينقله بهذه الزيادة أحد من أئمّة الحديث وحفّاظه المعروفين بنقد الأحاديث وتمييز رجالاته من أهل السنّة، وإنّما جاء بهذه الزيادة زائدة بن أبي الرقاد الباهلي البصري، وقد جرت عادته على الزيادة في الحديث، وليس من الممكن المعقول أن يخطئ ثلاثون ثقة من حملة الحديث وحفّاظه الثقات عند أهل السنّة بتركهم لهذه الزيادة ـ بتقدير وجودها ـ ويصيب زائدة وحده، وينفرد بحفظها دون هؤلاء، مع أنّ الجميع قد نقلوا الحديث عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن عبدالله بن مسعود.

فزائدة مقالته زائدة، ولا يعتمد على شيء من حديثه، قال خاتمة حفّاظ أهل السنّة وأحد أئمّة الجرح والتعديل في علم الرجال عندهم ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب، ص ٣٠٥، من جزئه الثالث، من الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥هـ، ما نصّه: «زائدة بن أبي الرقاد الباهلي البصري الصيرفي، روى عن عاصم وثابت البناني وزياد النميري، قال البخاري: منكر الحديث، وقال السجستاني: لست أعرف خبره، وقال النسائي: لست أدري من هو، وقال ابن حيّان: يروي المناكير عن المشاهير».

بربّك، قل لي: أفهل من العقل أو الدِّين أن يستند الباحث البصير والمثقّف المتحلّل من قيود العصبيّة إلى حديث قد طعن في راويه أشدّ الطعن أئمّة الجرح والتعديل عند أهل السنّة الذين

عليهم المعوّل والاعتماد في معرفة الثقات من غيرهم في رجال الإسناد عند أهل مذهبه، ويضرب الصفح عن نقل ما يخالفه وهم يزيدون على ثلاثين ثقة، وفيهم طائفة من أعاظم الحفّاظ وكبار رجالهم من أهل نحلته، وقد جاء الحافظ الكنجي على ذكرهم مفصّلاً في كتابه البيان؟ فمن أراد التحقيق فليراجع.

ثمّ إنّ الحافظ الترمذي، كغيره من حفّاظ أهل السنّة، أخرج الحديث في سننه عن جماعة كثيرة من الصحابة وحسّنه، ولم تكن فيه هذه الزيادة الزائدة في حديث زائدة. نعم، أخرج السجستاني هذا الحديث بهذه الزيادة في سننه، إلاّ أنّك قد عرفت طعنه في زائدة، وأنّه ما عرف خبره كما أنّه أخرجه بغير هذه الزيادة.

فظهر لك جليّاً، بحكم هذه النصوص النبويّة المتواترة، أنّ المهديّ هو محمّد بن الحسن العسكريّ عليه السلام، الحجّة المنتظر، صاحب الغَيْبة، وأنّ حديث زائدة لا ينهض لمعارضة ما تواتر من الأحاديث المؤيّدة بأحاديث الشيعة من طرقهم؛ فيكون من المتّفق عليه بين الفريقين والحجّة فيه على الفريقين لأنّه قطعيّ وما عداه شاذّ موضوع، واجب طرحه، لا سيّما أنّ الزيادة المذكورة في متن الحديث تفرّد بها رجل مجهول الحال لا يعرف خبره، ويروي المناكير عن المشاهير، على حدّ تعبير رجل الجرح والتعديل ابن حيّان، ولم يعتمد عليه أحد من علماء المسلمين، سواء في ذلك الشيعة وأهل السنّة، حتّى من حكى عنه الحديث مع الزيادة، فإنّه لم يعتمد عليه، وقال فيه: إنّه لا يعرف خبره، فلا يصحّ لابن

تيميّة وأمثال ابن حجر الهيتمي وابن خلدون والنشاشيبي والشهرستاني أن يعتمدوا على زائدة وأضرابه من الوضّاعين بحكم أئمّة الجرح والتعديل عند أهل السنّة.

تحقيق رواية: «المهديّ من ولد الحسن بن عليّ»

أمّا ما أورده من الرواية ونسبه إلى عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، فهو لا أصل له في كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنّة، فضلاً عن الشيعة، وإنّما تفرّد بنقله من يروي المناكير عن المشاهير، وقد ذكرنا لك القول المقطوع به بأنّه من ولد الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام بأدلّة لا تقبل الشكّ والترديد عند علماء المسلمين أجمعين[1].

مناقشة النشاشيبي

أمّا قول الأستاذ محمّد إسعاف النشاشيبي: «إذا كانت سنّة أو شيعة أو اعتزاليّة تقبل الخرافة المهدويّة...» إلى نهاية مقاله، فقول من أفلس من الحجّة ولم يظفر بالسند، فعمد إلى هذه المزعمة التي لا يقودها شيء من الدليل. ولعلّ الأستاذ النشاشيبي ألقى هذه المقالة المجرّدة عن البرهان وهو غير واقف على ما أدلينا عليك من الحديث المتواتر في الإمام المنتظر عليه السلام، ونقلناه عن أئمّة الحديث وناقديه عند أهل السنّة بصورة صحيحة

---

(١) راجع ص ١٤ ـ ٢٣.

صريحة واضحة جليّة[1]، وأنّه «يظهر في آخر الزمان فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»، وأنّه «يطهّر الأرض من الذين اتّخذوا مال الله دولاً، وعباده خولاً، ودينه دغلاً»، ما يغنينا عن تكراره بالإعادة، ولكن المهمّ أن نناقش هذا الرجل في قوله: «وكتاب الله ينبذها نبذاً»؛ فإنّ هذا القول إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ قائله غفل عن كتاب الله وأهمل آياته، وإلاّ كان عليه ـ في الأقلّ ـ قبل أن يحكم بالخرافة على مقالة المهدويّة أن يستمع إلى قول الله في القرآن: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، ويصغي إلى قوله تعالى في وصف نبيّه وصفيّه ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ و٤]، وهذا رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ـ على حدّ تعبير كتاب الله ـ يقول: «المهديّ من أهل البيت يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويؤمّ هذه الأمّة ويصلّي عيسى خلفه». وقد تقدّم ثبوت هذا عن رسول الله ﷺ عن أئمّة الحديث من أهل السنّة والشيعة جميعاً[2]، فلا يصحّ للأستاذ النشاشيبي أن يجحده لأنّ في جحوده حرب الله وحرب رسوله ﷺ؛ لذا ترى الذين يؤمنون برسول الله ﷺ ويعتقدون بأنّه نبيّ حقٌّ ختم الله تعالى به الأنبياء عليهم السلام لا ينبذون قوله، بل يقبلونه، ولا يرفضون أحاديثه الصحيحة المتواترة لأنّها

---

(١) راجع ص ١٤ ـ ٢٣.

(٢) راجع ص ١٤ ـ ٢٣.

أحاديث حفّاظ أهل الدِّين وفقهاء المسلمين أجمعين؛ ومن ذلك ما نقلوه لنا من قول النبيّ ﷺ في الحديث المشهور عند المسلمين من أهل السنّة والشيعة والاعتزاليّة: «النّجوم أمان لأهل السّماء، وأهل بيتي أمان لأمّتي من الاختلاف، فإذا خالفتهم قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس».

وقد أخرج الحديثَ المذكور جمعٌ كثيرٌ من حملة الآثار النبويّة من أهل السنّة؛ فمنهم الحاكم في مستدركه، ص ١٤٩، من جزئه الثالث، عن ابن عبّاس مرفوعاً، وصحّحه على شرط البخاري ومسلم، وابن حجر الهيتمي في صواعقه، ص ١١١، من الفصل الثاني، في سرد الأحاديث الواردة في أهل البيت عليهم السلام بالإسناد إلى سلمة بن الأكوع، فراجع ثمّة حتّى تعلم أنّ رسول الله ﷺ أقام المهديّ عليه السلام أماناً لأمّته، ودافعاً لعذابها، ورافعاً لخلافها، ومانعاً من ذهابها.

وأمّا قوله: «ولم يعقّب الحسن العسكريّ ذكراً ولا أنثى»، فقد أريناك عدم صحّة هذا القول وبطلانه بما تقدّم من الأدلّة[1].

مناقشة ابن خلدون

أمّا قول ابن خلدون: «إنّ الشيعة يزعمون أنّ الثاني عشر من أئمّتهم هو محمّد بن الحسن العسكريّ دخل السرداب بدارهم

---

(١) راجع ص ١٤ ـ ٢٣.

في الحلّة»، فنقول في جوابه: إنّ ما ذكره ليس بصحيح؛ وذلك لأنّ الإمام الحسن العسكريّ لمّا أشخص إلى العراق بأمر المعتمد العبّاسيّ ورد إلى سرّ مَنْ رأى (سامرّاء) حيث كان عرش إمارته، وهنالك مات مسموماً من قبله، وقبره هناك، وهناك ولد ابنه المهديّ عليه السلام، وأين هو وقتئذٍ من الحلّة؟ فإنّها لم تكن في زمن الحسن العسكريّ عليه السلام، وإنّما بناها سيف الدولة سنة ٤٩٥هـ، كما يحدّثنا بذلك التأريخ الصحيح وصحيح الحديث.

شبهة وردّها

أمّا قولهم: «لا معنى لاختفائه، وهو يعلم أنّه يعيش إلى نزول عيسى عليه السلام»، فمردود بالنقض بفعل رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنّه اختفى في الغار خوفاً من الأعداء، فحينئذٍ نسألهم عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله: أكان يعلم بأنّ المشركين لا يصلون إليه ولا يستطيعون قتله، وأنّه صلى الله عليه وآله لا يموت إلاّ في اليوم الذي يموت فيه، أو لم يكن يعلم ذلك؟ فإن قالوا: يعلم، فيقال لهم: فلماذا ـ إذاً ـ اختفى في الغار وهو يعلم أنّ المشركين لا يصلون إليه؟ فإن قالوا: كان ذلك بأمر الله. قلنا: الجواب هو الجواب في الإمام المنتظر عليه السلام، فإنّ عترته الطّاهرة لا يعملون شيئاً إلاّ بأمر الله تعالى. وإن قالوا: لا يعلم، فمع أنّه مخالف للوجدان، نجيب بمثل ذلك في ولده الإمام المنتظر عليه السلام، ثمّ نقول لهم أيضاً: أترون أنّ الله تعالى كان يعلم أنّ فرعون لا يستطيع أن يقتل موسى عليه السلام ولا يناله بسوء، وأنّ هلاك فرعون سيكون بسببه،

ولا يموت إلاّ بعد ذلك بمدّة أو ما كان يعلم؟ فإن قالوا: كان يعلم، قلنا لهم: فلماذا ـ إذاً ـ أمر أمّ موسى عليه السلام بقذفه في اليمّ وهو يعلم أنّه لا يصل إليه شيء ممّا يخاف منه عليه من فرعون، سواء ألقي في اليمّ أم لم يُلقَ؟ فإن قالوا: كذلك كان أمر الله مفعولاً، قلنا لهم: كذلك كان أمر الله تعالى في صاحب الأمر المنتظر عليه السلام مفعولاً، فإن قالوا: ما كان يعلم ذلك، ولا أحسب أنّهم يقولونه، فقد كفونا مؤنة الردّ عليهم.

فإن قالوا: إنّ استتار النبيّ صلى الله عليه وآله في الغار، فمع أنّه كان ثلاثة أيّام، لم يكن لإخفاء دعوة النبوّة بل كان من جنس التورية في الحرب، فقياس اختفاء المهديّ عليه فاسد، فيقال لهم: إنّ الكلام كان في جواز الاختفاء ووجوبه خوفاً من الأعداء، ودعوة أنّ النبوّة والإمامة لا تختفيان باختفائهما؛ إذ لا يكون الاختفاء سبباً لذهاب النبوّة والإمامة حتى يقال: إنّ الاختفاء لم يكن لإخفاء الدعوة، وحينئذٍ لا فرق في وجوب الاختفاء خوفاً من الأعداء بين اليوم واليومين والأكثر وبين أن يكون سنين عديدة ما دامت العلّة التي من أجلها وجب الاختفاء موجودة، فيدوم بدوامها ويستمرّ باستمرارها، ثمّ ينتفي بانتفائها كما لا يخفى على أولي النّهى.

مناقشة ابن حجر الهيتمي

أمّا قول ابن حجر الهيتمي: «إنّ العسكريّ عليه السلام لم يكن له ولد؛ لطلب أخيه جعفر ميراثه من تركته لمّا مات، فدلّ طلبه

أنّ أخاه لا ولد له وإلاّ لم يسعه الطلب»، فلا شيء منه يصحّ الاستدلال به على إنكار ما هو الثابت بالضرورة من دين المسلمين أجمعين من ثبوت تولّده وبقائه حيّاً حتّى ظهوره بالأحاديث المتواترة المجمع على صحّتها بين أهل الإسلام ـ كما مرّ[1] ـ وهذا الجامي من شيوخ أهل السنّة يحدّثنا في كتابه **شواهد النبوّة**، بإسناده عن بعض رجاله، عن أبي محمّد الحسن العسكريّ عليه السلام قال: «دخلت عليه، وقلت له: يا سيّدي، من يقوم من بعدك في مقامك؟ فقال لي: اكشف ذلك الستر فكشفته، فخرج صبيّ في كمال النظافة، وجلس إلى جنب أبي محمّد عليه السلام، فقال: هو صاحبكم من بعدي، قال: ثمّ قام الصبيّ ومضى خلف ذلك الستر، فقال له: ادخل إلى الوقت المعلوم، فقال لي الحسن العسكري: قم وانظر خلف الستر، فقمت فنظرت فلم أرَ الصبيّ». وقد بيّن ذلك بأنقى بيان، وأوضح فيه الحجّة والبرهان، حافظ أهل السنّة الكنجي في كتابه **البيان في أخبار صاحب الزمان**، وبيّن خطأ من زعم كونه من ولد الحسن أخي الحسين عليه السلام، وبيّن زيادة «واسم أبيه اسم أبي النبيّ صلى الله عليه وآله»، كما ذكر ذلك ـ على وجه التحقيق ـ محمّد بن طلحة الشافعي في كتابه **مطالب السؤل**، فبيّن بطلان تلك الزيادة، وأثبت كونه من ولد الحسن العسكريّ عليه السلام، وهكذا سجّله كلّ من ابن الصبّاغ المكّي المالكي في كتابه **الفصول المهمّة**، وابن قرة، ونصر بن

---

(١) راجع ص ١٤ ـ ٢٣.

عليّ الجهضمي، الذي هو شيخ البخاري ومسلم، فإنّه قال في كتاب مناقبه بتولّده من الحسن العسكريّ عليه السلام، ومن جملة ما قال عند ذكره: «ظنّ الظلمة بأنّهم يقدرون على قطع نسل رسول الله صلى الله عليه وآله» وذكر اسم أمّه، وأنّ ببابه عثمان بن سعيد، ومن بعده محمّد بن عثمان، ومن بعده الحسين بن روح، ومن بعده عليّ السمري، وكذلك أحمد بن محمّد بن هاشم، وقد نقل عنه حديثاً حكاه عنه شاه وليّ الله الدهلوي الذي وصفوه بـ «خاتم العارفين، وقاصم المخالفين، وسيّد المحدّثين، وسند المتكلّمين، وحجّة الله على العالمين» في كتاب **الفضل المبين** بإسناد كلّ من سلسلة نقلته منفرداً بصفة عظيمة إلى قوله: «حدّثني محمّد بن الحسن المحجوب إمام عصره، حدّثني أبو الحسن بن عليّ»، وهكذا صاحب **الوفيّات** ابن خلّكان، فقد ذكر تولّده من الحسن العسكريّ عليه السلام، ومثله صاحب **سرّ السلسلة العلويّة**، وصاحب **عمدة الطالب**، والسيّد ابن المهنا في **شجرته**، وكثير غيرهم ممّن جئنا على ذكرهم في هذا الكتاب وممّن لم نذكرهم، ومن ذلك تعلم أنّ الذين سخروا من الشيعة واستهزأوا بقولهم بتولّد الإمام المهدي عليه السلام الموعود من الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام، إنّما يسخرون بأكابر حفّاظ أهل السنّة؛ فإنّهم هم الذين نقلوا ما أوردناه لك ممّا هو نصّ لا يقبل التأويل على تولّده وثبوت غيبته عليه السلام[1]؛

---

(١) راجع ص ١٤ ـ ٢٣.

ولأجل صحّتها وثبوت تواترها قال الذين نقلوها بتولّده من الإمام الحسن العسكري عليه السلام وغيبته.

أمّا النافون لتولّده، فعلى فرض صحّته، فلا يعارض قول المثبتين إطلاقاً؛ وذلك لعدم التعارض والتضادّ بين قول النافي والمثبت؛ لأنّ الأوّل مبنيّ على عدم العلم، وعدم العلم جهل، ولا يحتجّ بالجهل إلاّ جاهل مبطل، والثاني مبنيّ على العلم، والحجّة فيه لا في سواه عند العلماء، ومن يعلم حجّة على من لا يعلم.

أمّا دعوى جعفر إرث أخيه، فستعرف الوجه في ذلك، وتعرف فساد هذه الدعوى عند تعريجنا على إبطال شبهات المنكرين وجوده عليه السلام في ما يأتي[1]، على أنّ دعوى جعفر التي اعتبرها الهيتمي برهاناً علمياً على نفي ولد لأخيه لا يصادم النصوص المتواترة الدالّة على غيبته عليه السلام، وليس لمسلم عرف الله وعرف رسوله صلى الله عليه وآله أن يجعل تلك النصوص خلف ظهره ويأخذ بقول جعفر المعلوم لدى العامّ والخاصّ عدم صدقه، ولثبوت فسقه بدعوى الإمامة لنفسه بعد أخيه عليه السلام، فلا يجوز الأخذ بقوله لأنّ الله تعالى قد أمر بالتبيّن في اخبار الفاسق، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، فكيف

(١) راجع: الشبهة الثانية، ص ٦١.

وجعفر يدّعي ما يخالف النصوص القطعيّة والنقول الثابتة، ويضرب بها عرض الجدار؟ ومن هذا الذي له دين يصغي إلى مقالته ويعتني بشأنه؟ اللّهمّ إلاّ مَنْ يريد أن يعاند الحقّ بعد وضوحه، وحينئذٍ فلا يحسن الكلام معه.

صحّة إمامة الصغير

أمّا قوله: «ثمّ المقرّر في الشريعة المطهّرة أنّ الصغير لا تصحّ ولايته، فكيف ساغ لهؤلاء الحمقى المغفّلين أن يزعموا إمامة من عمره خمس سنين؟»، فيقال له: إذا كان اعتقاد الشيعة بإمامة من عمره خمس سنين يلحقهم بالحمقى المغفّلين ـ على حدّ تعبير الهيتمي ـ لزمه أن يلصق الحماقة والغفلة بالله تعالى ـ لا بالشيعة ـ؛ وذلك لأنّه تعالى آتى يحيى بن زكريّا عليه السلام الحكم صبياً وجعله نبيّاً ووليّاً، وفي القرآن يقول الله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾ [مريم: ١٢]، والشريعة المطهّرة قد قرّرت هذا الحكم ولم تنسخه بآية ورواية متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ونفي ابن حجر الصحّة عن ولاية الصغير في شريعة الإسلام لم يعتمد فيه على شيء من الدليل، وإلاّ كان عليه أن يذكر لنا آية أو يورد رواية متّفقاً عليها تدلّ على نفي ولاية الصغير في الشريعة المطهّرة، فإنّ الحكم القطعيّ لا ينسخه إلاّ حكم قطعيّ مثله؛ ومن حيث إنّ ابن حجر لم يعزّز قوله بنفي ولاية الصغير في الشريعة المطهّرة إلاّ بقوله المجرّد عن الدليل، علمنا أنّ الشريعة المقدّسة قد قرّرت ولايته ولم تنفها أبداً، وكيف لا تصحّ ولاية

الصغير في الشريعة المطهّرة، والنصوص المتواترة المتقدّمة دلّت على ولايته وإمامته بعد أبيه عليه السلام؟ وهل هذا من الهيتمي إلاّ اجتهاد في مقابل النصّ المحجوج به؟ ولاشتهار تلك النصوص النبويّة وثبوت صحّتها ترى الحافظ الكبير عند أهل السنّة الجامي، الذي هو أقدم من الهيتمي بمئات السنين، وغيره من عظمائهم، يقول بعد ذكر تولّده في كتابه **شواهد النبوّة**: «أمّا ألقابه؛ فالمهديّ، والحجّة، والقائم، والمنتظر، وصاحب الزمان، إلى غير ذلك»، ثمّ يقول: «وكان عمره وقت وفاة أبيه الحسن العسكري خمس سنين، فصار إماماً بعده مثل ما جعل الله يحيى بن زكريّا نبيّاً وهو صبيّ، وعيسى بن مريم عليه السلام، وظهر من صاحب الزّمان من الخارق للعادة الكثير»، ثمّ إنّه بيّن حاله وشرحه شرحاً بيّناً من طريق حفّاظ أهل السنّة، والرّجل من معاريف أهل العلم من الشافعيّة، وليس هو من علماء الشيعة، ولا متّهماً بالرفض حتى لا يقبل قوله. وقد جاء على ذكر هذه الجملة المختصرة الشيخ عبد الرحمان الصوفي في كتابه **مرآة الأسرار**. فراجع ثمّة حتى تعلم صحّة ما قلناه وبطلان ما قاله ابن حجر.

والغريب أنّه لم يسلم من العثرة في ما قاله، وقد بلغ إنكاره إلى حدّ التناقض، فإنّك تراه هنا يسخر من الشيعة، ويقول: «ولقد صاروا بذلك ضحكة لأولي الألباب»، وفي ص ١٢٤، في أواخر الفصل الثالث في الأحاديث الواردة في فضل بعض أهل البيت عليهم السلام، من صواعقه يقول ما نصّه: «أبو محمّد الحسن

الخالص لم يخلف غير ولده أبي القاسم محمّد الحجّة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، وسمّي القائم المنتظر». هذا، ولو لم يكن إلاّ هذا التناقض لكفى دليلاً على بطلان قوليه.

فرية وقوف الشيعة على السرداب

وأمّا قوله: «ولقد صاروا بذلك، وبوقوفهم بالخيل على ذلك السرداب وصياحهم بأن يخرج إليهم، ضحكة لأولي الألباب»، فيقال فيه: أليس من المؤسف أن يتحامل الهيتمي هذه الحملات على طائفة ما برحت مؤمنة بالله وبرسوله ﷺ وبكلّ ما جاء به من عند الله، ولم تشرك به طرفة عين أبداً، ويحكم عليهم بشيء يكذبه العيان ويشهد بفريته الوجدان؟

وليت قائلاً يقول لابن حجر: أين محلّ ما نسبته إلى شيعة آل محمّد ﷺ؟ ومن هذا الذي قاله؟ وفي أيّ زمان وقع؟ ومن هم شهوده؟ وفي أيّ كتاب هو مسطور؟ ليكون ذلك تبريراً له عمّا رمى به الشيعة من البهتان. ومن حيث إنّه أهمل ذلك كلّه واكتفى بالدعوى المجرّدة، علمنا أنّ ذلك كذب لا أصل له.

وأمّا ما أورده من البيتين في التنديد بعقيدتهم بحياة الإمام المنتظر عليه السلام، فمع أنّهما ليسا بدليلين على نقد مقالهم فلا نجيبه عنهما بشيء إطلاقاً؛ وذلك لأنّنا قد أخذنا على أنفسنا بألاّ نذكر في هذا الكتاب ما فيه جرح الضمائر وتكدير الخواطر، الأمر

الذي يوغر الصدور، ولا يجدي في الاحتجاج، ولا يثبت حقّاً، ولا ينفي باطلاً، ولا يحجّ خصماً، ويجرّ إلى ما لا تحمد عقباه، ونحن في غنى عن ذلك كلّه بما ذكرناه من الأدلّة التي تثلج الصدور وتستولي على الألباب وتنقاد لها أعناق النقّاد.

* * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

شبهات المنكرين للإمام المنتظر

الشبهة الأولى

قالوا: «إذا كان لأبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام ولد في حياته فلماذا أخفاه عن أهل بيته وبني عمومته وعن أوليائه إلى يوم وفاته؟ وهذا أمر لم يتّفق عليه مع الشيعة أحد من الناس في سائر العصور».

وجوابها بعد تسليم ستره له عن أهله وأوليائه المخلصين، ودوام اختفائه عنهم، فإنّه لا يفيد عدم وجود ولد له في حياته، ولا يدلّ عليه بإحدى الدلالات المنطقيّة، كما أنّه ليس بخارج عن العرف والعادة، ولا هو ممّا لم يتّفق مع الشيعة عليه أحد، كما يزعم هذا القائل؛ لوقوع مثله في أولاد الملوك، بل في غيرهم من سائر الناس، لأسباب تقتضي إخفاءه وستره، وهذا ممّا لا يشكّ فيه اثنان من العقلاء. ونحن نكتفي بذكر وجه واحد يوجب صحّة الإخفاء؛ وذلك بأن يكون للإنسان ولد من جارية أخفى تملّكها عن زوجته وأهله وأقاربه، فتأتي له بولد فيخفيه خشية أن يذاع خبره فيفسد عليه الأمر مع زوجته وأهلها؛ لا سيّما إذا كان من ذوي البيوت الرفيعة والجاه والمكانة، وكانت هي الأُخرى لها عشيرة يخشى جانبها، فيؤدّي الأمر إلى الإضرار بنفسه ضرراً لا يستطيع دفعه، وحينئذٍ ينبت الولد ويكبر دون أن يعرفه أحد من

أهلـه وعشيـرته وأصدقائه أو يعرف خبره، ويستمرّ الأمر على هذه الحـال حتـى يـزول مـا يخافه من الإخبار عنه فيعرّفهم به، وربّما أخّر ذلـك إلـى وقـت وفـاتـه فيخبر به عند حضور موته خوفاً من ضياع نسبه وعدم وصول ميراثه إلى مستحقّه.

المختفون من الملوك وأولادهم في القرون الخالية

فهـذا المؤرّخ الكبير عند أهل السنّة الطبري في **تاريخ الأمم والملـوك** يـذكـر لنـا الشـيء الكثيـر مـن قصـص أولاد الملـوك، وإخفـائـهـم أولادهـم عـن النـاس، واستتارهم عن شعوبهم دهراً طـويـلاً لأسبـاب مشهـورة سجّلهـا المـؤرّخ المـذكـور وغيره من مؤرّخي أهل السنّة، ممّن جاءوا على ذكرهم في تواريخهم، فليس الأمر في إخفاء الإمام المنتظر وستر أبيه لشخصه وولادته عن أهله وعشيـرتـه بخـارج عن الحكمة والتدبير، كما وقع ذلك لكثير من ملوك الروم والفرس، فسجّلوا قصصهم في التواريخ، وأثبتوا قصّة كيخسـرو وابـن سيـاوخش وكيقاوس ملك الفرس الذي حاز ملك بابل والشرق، وأنّ أمّـه سترت حمله وأخفت ولادته لكيخسرو، وأمّـه هـذه هـي المسمّـاة بـوسفافريد بنت افراسياب ملك الترك، فخفي أمره، ولم يستطع جدّه (الملك الأعظم) كيقاوس، مع بحثه الشديد عن أمره وطلبه له وقتاً طويلاً، أن يظفر به، على ما حكاه الطبري في **تاريخه** عندما جاء على ذكره، وقد أجمع علماء الملل من سائـر الأديـان كـافّـة على ما وقع من ستر ولادة إبراهيم خليل الـرحمـان عليه السلام وإخفاء أمّه، وتدبيرهم في إخفاء أمره عن ملك

زمانه خوفاً منه عليه، وما وقع من ستر ولادة موسى بن عمران عليه السلام، ونزول القرآن في شرحه وبيانه ممّا لا سبيل إلى إنكاره. وبعد هذا كلّه وأضعاف أمثاله من استتار الملوك وأبناء الملوك لضرب من التدبير والحكمة، كيف يصحّ لهؤلاء أن ينكروا على الشيعة قولهم في ستر الإمام الحسن العسكري عليه السلام ولادة ولده الإمام المنتظر عليه السلام عن أهله وبني عمّه وغيرهم من أوليائه، فضلاً عن أعدائه، خوفاً عليه من طغاة زمانه؟ مع أنّ أسباب إخفائه وستره أظهر وأبين من أسباب ستر من تقدّم ذكرهم من أبناء الملوك وغيرهم.

الشبهة الثانية

قالوا: «إنّ جعفر بن عليّ قد أنكر شهادة الشيعة بوجود ولد لأبي الحسن بن عليّ، ولد في حياته، وحاز تركة أخيه مدّعياً استحقاقه بميراثه له، وتظاهر بتكذيب كلّ من ادّعى لأخيه ولداً في حياته وبعد وفاته، حتى رفع أمر المدّعين ذلك إلى السلطان العبّاسي في عصره، وحمله على حبس جواري الإمام الحسن العسكري عليه السلام وإيذائهنّ باستبراء حالهنّ من الحمل ليتأكّد نفيه لابن أخيه، وإباحته دماء شيعة الحسن عليه السلام بادّعائهم وجود خلف من بعده هو أحقّ بمقامه من غيره؛ لا سيّما أنّه لم يظهر لواحدة منهنّ حمل بعد ذلك الاستبراء، فكلّ ذلك يكفي في بطلان قول الشيعة ودعواهم وجود ولد للإمام الحسن العسكري عليه السلام، ولا أقلّ أنّها شبهة تبطل دعواهم إبطالاً».

وجوابها: إنّ ما جاء به هذا المستدلّ باطل وغير صحيح؛ وذلك لأنّ الأمّة مجمعة على أنّ جعفر بن عليّ لم يكن معصوماً؛ فيمتنع لعصمته إنكار حقّ أو قول باطل، بل كان كغيره من سائر الناس يجوز عليه الزلل، ويعتريه الغلط، ويقع منه الكذب، ويرتكب المعصية، ولا يؤمن منه تعمّد الضلال، ولقد جاء القرآن بما وقع لأولاد نبيّ الله يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمان عليه السلام من الظلم لأخيهم يوسف عليه السلام وإلقائهم له في الجبّ، وقبل ذلك حاولوا قتله، ثمّ باعوه بثمن بخسٍ دراهم معدودة، ونقضوا عهد أبيهم في المحافظة عليه، وتعمّدوا معصيته في ذلك وعقوقه، وأدخلوا الهمّ والغمّ عليه بما ارتكبوه مع أحبّ الناس إليه وأقربهم منه منزلة، وكذبوا عليه في دعواهم أكل الذئب له، وحلفوا بالله العظيم على براءتهم ممّا اجترحوه في ظلمه من الإثم، وهم ـ مع ذلك كلّه ـ عالمون بكذب مقالهم، وعارفون بطلان ما ادّعوه من أمر أخيهم يوسف عليه السلام، وهم أسباط النبيّين عليهم السلام، وأقرب الناس نسباً بخليل الله إبراهيم عليه السلام، فكيف يستبعد من مثل جعفر ـ وهو دونهم ـ أن يرتكب باطلاً، ويدّعي ـ كاذباً ـ حقّاً قد ثبت لغيره بالبراهين القويّة والحجج الشرعيّة المتينة، ومن جهة أُخرى، إنّ دواعي جعفر لإنكار ابن أخيه المنتظر عليه السلام ودفعه معتقدي وجوده من الأمور المعلومة؛ فإنّه بذلك يحوز تركة أخيه دونه، وهي جليلة وكثيرة وعظيمة الخطر، فيتوصّل عند تملّكها إلى مأربه، ويبلغ بحيازتها

شهواته الدنيويّة، ومن ذلك دعوى مقامه الذي هو في جلالة القدر عند جميع الناس بمكان لا ينكر، وأنّه المستحقّ له دون غيره؛ ليخضع له الشيعة بالطّاعة بعد انتقال الإمامة إليه لا إلى غيره، ومن ذلك كان يطمع أن يصل إليه مثل ما كان يصل إلى أخيه عليه السلام من خمس الغنائم التي كان الشيعة يحملونها إلى أخيه عليه السلام في حياته، واستمرارهم على ذلك بعد وفاته عليه السلام، وهكذا كانت الزكوات تحمل إليه لتصل إلى مستحقّيها من فقراء أصحابه عليه السلام، فهذا وأضعافه دعاه إلى ارتكاب الباطل والضلال في إنكار ابن أخيه، ودفعه له عن حقّه، وليس تشبّث هذا المستدلّ بإنكار جعفر الباطل لابن أخيه إلاّ من قبيل المتشبّثين من المشركين والكافرين بإبطال أبي لهب عمّ النبيّ صلى الله عليه وآله صدق دعوته، وجحد نبوّته، والكفر بما أنزل الله عليه، وإنكار ما جاء به، ودفع رسالته صلى الله عليه وآله، واجتماعهم على عداوته وحربه، واجتهادهم في استئصاله واستئصال الذين آمنوا به صلى الله عليه وآله واتّبعوه من أنصاره وأعوانه وساروا على دينه وتمسّكوا بهداه، دون أن يصغوا إلى آيات نبوّته، ويلتفتوا إلى براهين رسالته.

وحسبك ما ذكرنا من الأسباب الداعية إلى إنكار جعفر ابن أخيه ودفعه له عن حقّه أدلّة واضحة على بطلان قوله، على أنّ الشيعة وغيرهم ممّن وقف على أخبار الناس وحكى الجيّد من الآراء قد ذكروا أخباراً في أحوال جعفر بن عليّ في حياة أخيه أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام، وأسباب إنكاره ولداً

لأخيه من بعده، وجحده له في حياته، وحمل الأمير العبّاسي يومئذٍ على ما وشى به في مخلفيه وأوليائه ما لو أردنا استقصاءه على وجهه لطال به الكتاب، ولو لم أكن على يقين من أنّه لا يوجد في عصرنا الحاضر من أبناء جعفر بن عليّ من لا يعترف بالحقّ ولا يعتقد بوجود الإمام المنتظر عليه السلام، أو يظهر خلاف الشيعة في وجود ابن الحسن الحجّة عليه السلام والاعتقاد بحياته والانتظار لقيامه عليه السلام، لأوردت تلك الأخبار المسجّلة في بطون الكتب حتى تعلم الأمر في ذلك على حقيقته، وتقف على موضع خطئه وخطيئته.

الشبهة الثالثة

قالوا: «ما الدّاعي إلى ستر ولادته وإخفاء أمره وغيبته مع ظهور آبائه في النسب والولادة واشتهار وجودهم، وقد كانوا في عصور التقيّة فيها أشدّ من عصر الإمام الحسن بن عليّ بن محمّد عليهما السلام، وكان خوفهم من ملوك بني أميّة وبني مروان ومن جاء بعدهم من أئمّة الجور أعظم وأشدّ من عصره، ولم يغب أحد منهم، ولا خفيت ولادته، ولا ستر وجوده من أحد من الناس؟ فإذا انتفى الداعي لستره وخفائه انتفى وجوده وغيبته وبطلت دعوى الشيعة في ذلك».

وجوابها: إنّ ملوك الزمان في عصور الأئمّة من آبائه الطاهرين عليهم السلام كانوا على يقين من رأي الأئمّة من آل رسول

الله ﷻ، وكانوا يعلمون أنّهم عليهم السلام يعملون بالتقيّة، ويحرّمون الخروج بالسيف على الولاة في أزمانهم، والتظاهر في خلافهم، لعدم التكافئ بينهم وبين أعدائهم من حيث القوّة والعدّة والعدد، وكانوا يعيبون من ارتكب ذلك من بني عمومتهم ويلومونهم على فعله ويأمرونهم بالدعوى إلى الله تعالى وإلى دينه سرّاً عندما لا يمكن الدعوى إليه علانية، ومع ذلك لم يسلموا من طغاة زمانهم، فكان لكلّ واحد منهم عليهم السلام من يطارده ويؤذيه، فسجنوا منهم من سجنوا حتى لم يخرج أحد منهم من الدنيا إلاّ مقتولاً أو مسموماً، كما تُحدّثنا بذلك سلسلة الحوادث التاريخيّة التي اتّصلت أُولى حلقاتها بمعاوية بن أبي سفيان، وآخرها بآخر طغاة بني العبّاس؛ لذا فهم لم يجوّزوا لأنفسهم ولا لشيعتهم أن يجرّدوا السلاح في وجوه أعدائهم، وأمروهم أن يعملوا عند ظهور أمارات الخوف على أنفسهم من التنكيل والاستئصال بما لا يخالف السلطة الزمنيّة الجائرة يوم ذاك، حتى يسمعوا النداء من السماء باسم رجل بعينه، ويخسف خسف بالبيداء، وتركد الشمس عند زوالها، ويقوم آخر أئمّة الحقّ بالقوّة، فيزيل دولة الباطل والزيغ، ولأجل هذا لم يكن جبابرة زمانهم يعتنون بوجود من يوجد منهم، ولا يكبرون ظهور شخصه، ولا يهمّهم دعوة من يدعو إلى إمامته؛ لأنّهم كانوا آمنين مطمئنّين إلى عدم وجود ما يزعزع عروش ملكهم أو يؤثّر في سقوط تيجانهم، ولأنّهم كانوا على عقيدة ثابتة بقلّة المؤمنين بإمامتهم عليهم السلام، والمصغين إلى

مقالتهم في دعوى الإمامة على أساس القاعدة المشهورة من أنّ «النّاس على دين ملوكهم». ولمّا تعدّى زمان وجود المنتظر عليه السلام ذلك الذي كان يخاف منه القيام بالسيف، ووجدوا الشيعة مجمعة على تحقيق أمره وتعيينه والإشارة إليه دون سواه، دعاهم ذلك إلى الجدّ في طلبه وسفك دمه لتزول الشبهة فيه عندهم، ويحصل لديهم الأمان من الفتنة بالدعوة إلى نصرته، ونظير هذا ما وقع لنبيّ الله موسى بن عمران عليه السلام مع طاغية زمانه فرعون، فإنّه كان يذبح أبناءهم بغية العثور على موسى عليه السلام لئلاّ يكون زوال ملكه وسلطانه على يده، كما جاء به القرآن، على أنّ من الجائز المعقول أن يكون في معلوم الله تعالى أنّ من تقدّم من آبائه الطّاهرين عليهم السلام لا خوف عليهم مع ظهورهم، وأنّه ـ روحي فداه ـ لو ظهر لسفكوا دمه؛ لعدم وجود أنصار له، ولأنّ الله تعالى يعلم أنّه متى استشهد أحد آبائه عليهم السلام على يد طاغية زمانه لم تمنع الحكمة من نصب خليفة مكانه، وأنّ الإمام المنتظر عليه السلام لو ظهر لقتله القوم ولم تقتضِ الحكمة أن يخلي بينهم وبينه عليه السلام، كما لم تقتضِ المصلحة أن يخلي بين مشركي قريش وبين نبيّه صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة حتى يفتكوا به، ولأنّ الإمامة قد ختمت به لأنّه الثاني عشر، فلا إمام بعده على ما نطقت به أحاديث الفريقين المتواترة، كما ختمت النبوّة بجدّه رسول الله صلى الله عليه وآله، فلا نبيّ بعده؛ وممّا يدلّ على ختم الإمامة به عليه السلام ما أخرجه مسلم في صحيحه، ص ١١٩، من جزئه الثاني، في

باب: الناس تبع لقريش: «عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم السّاعة أو يكون عليهم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»، ويقول الشيخ البخاري في نهاية كتاب الأحكام من الجزء الرابع، ص ١٦٤ من صحيحه: «عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: كلّهم من قريش»، وقد سجّل هذا الحديث غيرهما من أهل الصحاح عند أهل السنّة، وهو ـ كما تراه ـ صريح في أنّ الأئمّة اثنا عشر لا يزيدون واحداً ولا ينقصون، وإلاّ لزم الكذب في أخبار النبيّ ﷺ، وهو باطل إجماعاً وقولاً واحداً، وأنّه لا بدّ من رجل من أهل البيت عليهم السلام في كلّ زمان هو بحكم القرآن في وجوب التمسّك به، كما نصّ عليه حديث الثقلين المتواتر نقله عن نيّف وعشرين صحابيّاً في قول ابن حجر في صواعقه، وعن نيّف وثلاثين صحابيّاً في قول الترمذي في سننه عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «إنّي مخلّف فيكم الثقلين؛ كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»؛ وهو نصّ في وجود الإمام الثاني عشر الذي لا يفارق القرآن ما دامت الدنيا، كما هو صريح الحديث.

الشبهة الرابعة

قالوا: «إنّ دعوى الشيعة في غيبة إمامهم الثاني عشر خارجة عن حكم العادة في اختفائه عن الناس طول المدّة التي

يدعونها لصاحبهم، وانسداد الطريق عليهم للوصول إليه عليه السلام، ولا يعرفون له مكاناً، ولا يقفون له على خبر، ولا يعلمون مستقرّه، وليس له أثر يمكنهم الاطّلاع به عليه؛ والعادة لم تجرِ لأحد من الناس بذلك، فإنّ المستتر خوفاً على نفسه من ظالمٍ أو لغير ذلك من الأغراض المسوّغة للاختفاء، لا بدّ أن يكون لمدّة استتاره ترتيب معيّن معلوم، ولا يبلغ العشرين سنة، فضلاً عمّا زاد عليها، كما لا يخفى مكانه على أحد مدّة استتاره؛ إذ لا بدّ أن يعرف ذلك بعض أهله وأوليائه، وإذا خرج قول الشيعة في غيبة إمامهم عن حكم العادة المقرّرة لدى العقلاء جمعاء، كان قولهم هذا في غاية البطلان».

وجوابها: بربّك، قل لي: من هذا من الشيعة الذي قال إنّه لا يعلم لإمامه الثاني عشر مكاناً ولا يعلم له مستقرّاً، ولا يمكن الوقوف على خبره، ولا يعرفون أثره؟ ومن هم الناقلون ذلك منهم؟ وفي أيّ كتاب هو مسطور؟ ليكون دليلاً على صدق هذا القائل في ما نسبه إليهم. أجل، الله يعلم، والشيعة كافّة يعلمون أنّ جماعة من أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام قد شاهدوا الإمام المنتظر عليه السلام في حياته، وكانوا من أصحابه وخاصّته بعد وفاته، وكانت الوسائط بينه عليه السلام وبين شيعته ومواليه موجودة زمناً طويلاً حال اختفائه، وكانوا ينقلون إليهم معالم الدِّين وأحكام الشريعة، ويخرجون إليهم أجوبة مسائلهم التي كانت ترد عليه عليه السلام منهم، وكانوا يقبضون له منهم

الحقوق المفروضة، وهم جماعة قد حكم الإمام الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام بعدالتهم في حياته، واعتبرهم أمناء له عليه السلام في عصره، وجعل لهم النظارة على ممتلكاته والقيام بلوازمه وشؤونه، وهم أناس معروفون بأسمائهم وأنسابهم في طبقات رجال الشيعة وأعيانهم، كأبي عمرو عثمان بن سعيد السمّان، وابنه أبي جعفر محمّد بن عثمان، وحسين بن روح، وعليّ السمري، وكبني سعيد، وبني مهزيار بالأهواز من بلاد إيران، وبني نوبخت في بغداد، وجماعة من أهل قزوين وقم وغيرها من الأمصار الإسلاميّة، وهم مشهورون بذلك عند الشيعة وعند كثير غيرهم من علماء أهل السنّة وحفّاظهم، وكان هؤلاء من أهل الصدق والأمانة والعفّة والديانة والفقه والدراية والعلم والنباهة، وكان السلطان في عصرهم يعظّمهم ويقدّر محلّهم ويكرم مثواهم لأنّهم كانوا على ظاهر الأمانة واشتهار العدالة؛ حتى أنّه كان يدفع عنهم ما كان يرفعه إليه خصومهم من أمرهم ظنّاً منه بحسن سريرتهم واعتقاده ببطلان ما ينسب إليهم؛ وذلك لأنّهم كانوا مستترين في حالهم واعتقادهم إلى الغاية، ومتكتّمين لجودة آرائهم وصواب تدبيرهم إلى النهاية، فما كان يظهر منهم ما يوجب إهانتهم والاستخفاف بحقوقهم. أمّا بعد موت هؤلاء الأخيار والأمناء الأبرار فقد تواترت الأخبار عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام بأنّه لا بدّ للإمام المنتظر عليه السلام من غيبتين؛ إحداهما أطول من الأخرى، يعرف خبره الخواصّ من شيعته في

الغَيْبة القصوى، ولا يعرف العامّة له مستقرّاً في الكبرى إلاّ من قام بخدمته ـ روحي فداه ـ من ثقات أوليائه، والأخبار بذلك مستفيضة في مؤلّفات الشيعة وغيرهم كثير من حفّاظ أهل السنّة قبل أن يولد الإمام المنتظر عليه السلام، وقبل أن يولد أبوه وجدّه عليهما السلام، وقد ألّف العلاّمة النوري كتاباً لمن رآه في الغيبة الكبرى من الخواصّ سمّاه **الجنّة المأوى**، وهو كتاب مشهور، ومن أراد الوقوف عليه فليراجع.

وقوع الاختفاء لجماعة من الأنبياء عليهم السلام والصلحاء

إنّ الخضر موجود باتّفاق الفريقين من الشيعة وأهل السنّة ـ كما تقدّم منّا[1] ـ وهو كان قبل زمان نبيّ الله موسى عليه السلام إلى يومنا هذا لا يعرف أحد له مكاناً، ولم يدع أحد له اصطحاباً إلاّ ما نطق به القرآن من قصّته مع موسى بن عمران عليه السلام، وما يذكره بعض الناس من أنّه يظهر أحياناً ولا يُعرف، ويظنّ البعض أنّه رآه حيث يرى زاهداً، فإذا فارق مكانه توهّم أنّه المسمّى بالخضر، وإن لم يكن يعرفه بعينه في تلك الحال، وقد كان من غيبة موسى بن عمران عليه السلام عن وطنه وفراره من رهطه ما قصّ خبره القرآن، ولم يظهر عليه أحد مدّة غيابه عنهم، ولم يعرف له مستقرّ حتى ناجاه الله تعالى وبعثه نبيّاً، فدعا إلى توحيد الله وطاعته، وعرفه أولياؤه وأعداؤه، وكان من قصّة نبيّ الله يوسف بن

---

(١) راجع ص ٤٢ ـ ٤٣.

يعقوب عليه السلام، وهو نبيّ يأتيه الوحي من الله صباحاً ومساءً، وكان أمره مطوياً عنه وعن أخوته وهم رأوه وتعاملوا معه، كما جاء في كتاب الله: ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨]، حتّى مضت على ذلك السنون، وانقضت فيه الأزمان، وبلغ من حزن أبيه على فقده ويأسه من بقائه وظنّه بهلاكه وخروجه من الدنيا بوفاته ما أوجب انحناء ظهره وإنهاك جسمه وذهاب بصره ببكائه عليه، على ما حكاه الله تعالى من خبره في قرآنه، وليس في عصرنا الحاضر مثل ذلك، ولم نسمع بنظيره في غيره من الناس في العصور الأُولى وما بعدها، وكان من أمر نبيّ الله يونس بن متى عليه السلام مع قومه وفراره منهم لمّا خالفوه واستخفّوا بحقّه، وغيبته عنهم لذلك، ومن الناس كافّة، حتّى لم يعلم أحد مكانه إلاّ الله تعالى وحده على ما حكاه قرآنه من بعثه من بطن الحوت، ونظير ما ذكرنا قصّة أصحاب الكهف على ما نزل بخبرهم القرآن، وجاءت به الآثار عندما فرّوا من قومهم فلم يعرف بمكانهم أحد، وكلّ هذا وأضعاف أمثاله لا يوجد شيء منه في عادتنا وبعيد جدّاً عن تعارفنا، ولولا أنّ كتاب الله جاء على ذكر هؤلاء وأمثالهم وقصّ علينا من أخبارهم لتسرّع هذا المنكر إلى إنكار ذلك كلّه، كما تسرّع إلى إنكاره الكافرون من الزنادقة والدهريّة، وحكموا باستحالة صحّة الخبر به، وإليك ما كان من أمر صاحب الحمار دليلاً واضحاً على ما نزل به القرآن، وأنّه مرّ على قرية، وهي خاوية على عروشها، فاستبعد عمارتها وعودها إلى ما كانت عليه،

ورجوع الموتى منها بعد هلاكهم ﴿قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وبقي طعامه وشرابه لم يتغيّرا (والمفروض بطبيعة مرور الزمان أن يتغيّرا)، فكان كلّ طعام وشراب على حاله لم يتبدّل منه شيء، فلمّا تبيّن له ذلك وشاهد الآية الباهرة فيه ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وهذا منصوص عليه في كتاب الله، لا يختلف فيه اثنان من أهل الإسلام، ولا غيرهم من أهل الكتاب، وهو خارج عن العادة وبعيد عن المتعارف عندنا، وقد أنكره الملحدون وحكم باستحالته الزنادقة والدهريّون، وهل يرجو هؤلاء من المسلمين أن يتركوا كتاب ربّهم وسنّة نبيّهم ﷺ لأنّ الزنادقة والملحدين حكموا باستحالته، وما تعتقده الشيعة من أمر استتار الإمام المنتظر عليه السلام أقرب في العادة والمعقول من هذه الأخبار المذكورة التي نصّ عليها الكتاب، فلا سبيل لمسلم عرف الإسلام وأصوله وعرف قرآنه وقوانينه أن ينكر على الشيعة مذهبهم في الحجّة المنتظر عليه السلام إلاّ إذا فاته أن يدنو من روح الدِّين، على أنّك لو تصفّحت كتب التأريخ وسبرت الآثار لوقفت على غيبات كثيرين من ملوك الفرس عن رعاياهم حيناً من الدهر لم يعرف أحدٌ لهم مكاناً، ولا عثروا لهم على مستقرّ، ثمّ ظهروا بعد ذلك ورجعوا إلى ملكهم على أحسن الأحوال. وهكذا كان الأمر في كثير من حكّام الرّوم والهند وملوكهم، وكما كانت لهم غيبات خارجة عن العادة جاء على ذكرها المؤرّخون قد ضربنا

صفحاً عن ذكر شيء منها لأنّا على يقين من تسرّع الخصم إلى إنكاره عناداً منه تارةً، ودفعاً لصحّة الأخبار به مرّةً، وتعويلاً في إبطاله على الاستغراب والاستبعاد أُخرى، واكتفينا بسرد الحجج القرآنيّة في مثله، وإجماع أهل الإسلام في نظيره، ممّا لا يسع الخصم إلاّ النزول على حكمه والأخذ بمفهومه ومنطوقه، والإقرار به إن كان له دين يدين به ﴿فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ﴾ [طه: ١٦].

الشبهة الخامسة

قالوا: «إنّ العادة تقتضي بطلان مذهب الشيعة في طول عمر إمامهم الثاني عشر وبقائه حيّاً مع تكامل أدواته منذ ولادته إلى يومنا هذا إلى حين ظهوره بالإمامة، وتوجب فساد حكمهم في بقاء صفته وما له عليه السلام من وفور العقل وقوّة المعرفة بأحوال الدنيا والدِّين؛ فإنّ العادة المعهودة في أحوال البشر وما يعتريه من الشيب والضعف والشيخوخة، وما يوجب قطع حبل حياته وإلحاقه بالهالكين، كلّ ذلك ينقضه ويبطله إبطالاً».

وجوابها: إنّ الأمر في الإمام المنتظر عليه السلام ليس بخارج عن العادات السالفة لأمثاله من البشر وشركائه في الإنسانيّة، ومن الطبيعيّ إلى درجة البداهة أنّ ما جرت به العادة في بعض العصور الخالية لم يمتنع وجوده في غيرها من الأزمان، ويكون الحكم بها في المستقبل كالحكم بها في الماضي، ولو فرضنا عدم جريان

العادة في ذلك جملة، ومع ذلك، فإنّ الدلائل القطعيّة الدالّة على أنّ الله تعالى قادر على فعل ذلك كلّه يبطل قول هذا القائل ويحكم بفساده ما دام هذا القائل مؤمناً بقدرة الله، فهذا نبيّ الله آدم عليه السلام، أبو البشر، قد أجمع أهل الملل والأديان على اختلاف مشاربهم أنّه عمّر نحو ألف سنة ولم يتغيّر منه شيء؛ لا في قوّته، ولا في علمه، ولا في عقله، ولا في شبابه، ولم يزل على صورة واحدة حتى قبضه الله تعالى إليه، وذلك نبيّ الله نوح عليه السلام قد حكم القرآن ببقائه ألف سنة إلاّ خمسين عاماً، وهي المدّة التي كان يدعو فيها قومه إلى عبادة الله، فلم يتغيّر منه شيء مطلقاً، ولم يكن الشيب حادثاً وموجوداً في البشر قبل حدوثه في خليل الله إبراهيم عليه السلام بإجماع المسلمين وغير المسلمين من سائر الأديان بلا استثناء، ولا ينكره إلاّ الملحدون وأهل الزندقة من الدهريّين، وقد جاءت الأخبار مستفيضة، إن لم تكن متواترة، بامتداد أيّام المعمّرين من الفرس والعرب والهنود وغيرهم من أصناف البشر مع بقاء أحوالهم التي كانوا عليها، مع طول أعمارهم، وقد حفظوا الكثير من حكمهم مع ذلك، ونقلوا من أشعارهم الشيء الكثير ممّا لا يختلف في صحّته اثنان من حملة الآثار ونقلة الأخبار، وقد ألّف المؤرّخ الكبير عند أهل السنّة الشيخ السجستاني كتاباً سمّاه: المعمرون، سجّل فيه جماعة تنوف أعمارهم على عمر الإمام المنتظر عليه السلام؛ فمن المعمرين:

١ ـ **لقمان عاد الكبير**: وكان أطول الناس عمراً بعد الخضر، فإنّه عاش ثلاثة آلاف سنة، وقيل: عاش عمر سبعة أنسر (ويعيش النسر عادة ألف سنة)، وكان يأخذ النسر فيجعله في الجبل فيعيش النسر ما عاش، فإذا مات أخذ آخر فربّاه حتى كان آخرها (لبد) وكان أطولها عمراً، فضرب به المثل: «طال الأمد على لبد»، وفيه يقول الأعشى:

لنفسك أن تختار سبعة أنسر
إذا ما مضى نسر خلدت إلى نسر
فعمّر حتى خال أنّ نسوره
خلود، وهل تبقى النفوس مع الدّهر؟
وقال لأدناهنّ إذ حلّ ريشه:
هلكت وأهلكت ابن عاد وما تدري

٢ ـ **ربيعة بن ضبع بن وهب بن بغيض بن مالك بن سعد بن عدي ابن فزار**: عاش أربعين وثلاثمئة عام، وأدرك النبيّ ﷺ، ولم يسلم، وهو الذي يقول وقد طعن في ثلاثمئة سنة:

أصبح منّي الشباب قد حسرا
إن ينأ عنّي فقد ثوى عصرا

وهو القائل أيضاً:

إذا كان الشتاء فادفئوني
فإنّ الشيخ يهدمه الشتاء

وأمّـــا حيـــن يـــذهـــب كـــلّ قـــرّ
فســـــربـــــال خفيـــــف أو رداء

إذا عـــاش الفتـــى مئتيـــن عـــامـــاً
فقـــد أودى ببشـــرتـــه الفنـــاء

٣ ـ المسـوم أو المستوغر بن ربيعة بن كعب: عاش ثلاثاً وثلاثين وثلاثمئة سنة، وهو الذي يقول:

ولقـــد سئمـــت من الحيـاة وطولهـــا
وعمـــرت مـــن عـــدد السنيـــن مئينـــا

مئـة حـدتهـــا بعـدهـــا مئتـــان لـــي
وعمـرت مـــن بعـــد الشهـــور سنينـــا

٤ ـ صُبيرة (بضمّ الضادّ) بن سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو: عاش عشرين ومئتي سنة، ولم يشب قطّ، وأدرك الإسلام ولم يسلم، وروى أبو حاتم والرياشي عن العتبي عن أبيه أنّه قال: مـات صبيـرة السهمـي وله مئتان وعشرون سنة، وكان أسود الشعر، صحيح الأسنان، ورثاه ابن عمّه قيس بن عدي فقال:

مـــن يـــأمـــن الحـــدثـــان بعـــد
صُبيـــــرة السهمـــــي مـــاتـــا

سبقـــت منيّتـــــه المشيـــب
وكـــان ميتتـــــه افتـــلاتـــا

فتـــــزوّدوا لا تهلـكـــــوا
مـــن دون أهلكـــم خفـــاتـــا

٥ ـ **الحرث بن مضاض الجرهمي**: عاش أربعمئة سنة، وهو القائل:

كـأن لـم يكـن بيـن الحجـون إلـى الصفا
أنيـس ولـم يسمـر بمكّـة سـامـر
بلـى نحـن كنّـا أهلهـا فـأبـادنـا
صـروف الليـالـي والجـدود العـواثـر

٦ ـ **أكثم بن صيفي الأسدي**: عاش ثمانين وثلاثمئة سنة، وكان ممّن أدرك النبيّ ﷺ وآمن به ومات قبل أن يلقاه، وله أحاديث كثيرة وحكم وبلاغات وأمثال، وهو القائل:

وأن امـرأ قـد عـاش تسعيـن حجـة
إلـى مئـة لـم يسـأم الـدّهـر جاهل
خلـت مئتـان بعـد عشـر وفـاءهـا
وذلـك مـن عـدي ليـال قـلائـل

وكان والده صيفي بن رياح بن أكثم أيضاً من المعمّرين؛ عاش سبعين ومئتي سنة، ولا ينكر من عقله شيء، وهو المعروف بذي الحلم الذي يقول فيه المتلمس البيشكري:

لـذي الحلـم قبـل اليـوم مـا تقـرع العصـا
ومـا علـم الإنسـان إلاّ ليعلمـا

٧ ـ **دريد بن الصمة الجشمي**: عاش مئتي سنة، وأدرك الإسلام فلم يسلم، وكان أحد قوّاد المشركين يوم حنين، وفي مقدّمتهم، حضر حرب النبيّ ﷺ فقتل يومئذٍ.

٨ ـ **محصن بن عتبان بن ظالم الزبيدي**: عاش خمساً وخمسين ومئتي سنة.

٩ ـ **عمر بن جممة الدوسي**: عاش أربعمئة سنة، وهو الذي يقول:

كبرت وطال العمر حتّى كأنّني
سليم أقاع ليله غير مودع
فما الموت أفنانـي ولكن تتابعت
عليّ سنون من مصيف ومربع

وهناك كثير غيرهم يطول الكتاب بتعدادهم، وطائفة تزعم أنّ من قدماء ملوكهم جماعات عاشت مئات من السنين تنوف أعمارهم على من ذكرنا من العرب، وتقول هذه الفرقة: إنّ منهم الملك الذي استحدث المهرجان، عاش خمسمئة وألفي سنة، ومنهم سلمان الفارسي ـ رضي الله عنه ـ، فقد قال أكثر المؤرّخين من الفريقين: إنّه رأى المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، وقال آخرون: إنّه كان من حواريّ المسيح عليه السلام وأدرك النبيّ صلى الله عليه وآله وأسلم على يده وعاش بعده، وكانت وفاته في أواسط خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، وهو يومئذٍ كان قاضياً بين المسلمين في المدائن، وقال بعضهم: إنّه كان عاملاً عليها من قبل عمر ـ رضي الله عنه ـ، وجابي خراجها، وقد أغنانا عن التعرّض لأحوال ملوك الفرس بما تدّعيه لهم من طول العمر ما أثبتناه للقارئ من أمر العرب في تواريخ المسلمين وعند

علمائهم، كما لا يختلف في ذلك أهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الملل الأُخرى، فهذا وأضعافه من أخبار المعمّرين من البشر يقضي ببطلان دعوى القائل بانتقاض العادة في دعوى طول عمر الإمام المنتظر عليه السلام، وتحكم عليها بالفساد.

الشبهة السادسة

قالوا: «إنّ غيبة الإمام متى صحّت على الوجه الذي تزعمه فرقة الشيعة بطلت الحاجة إليه، فيكون وجوده معها كعدمه في دار الوجود؛ لأنّه لا تظهر له دعوة ولا تقوم له حجّة ولا يقيم حدّاً ولا ينفذ حكماً ولا يرشد أحداً ولا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر ولا يهدي ضالاً ولا يجاهد كافراً، ومع انتفاء هذه الفوائد عنه لدى العيان تبطل الفائدة في إمامته والغرض من نصبه».

وجوابها: إنّ غيبة الإمام المنتظر عليه السلام لا تضرّ في الحاجة إليه في حفظ الشريعة وقوام الملّة، وإن كان يتراءى ذلك بادئ ذي بدء، إلاّ أنّ التحقيق يخالفه وينقضه. ألا ترى أنّ الدعوة إليه يتولاّها شيعته ومتابعوه، وتقوم لهم الحجّة في ذلك على الآخرين، ولا يحتاج هو ـ روحي فداه ـ إلى تولّي ذلك بنفسه بالمباشرة؟ وليت هذا القائل نظر إلى دعوة الأنبياء عليهم السلام؛ ومنهم سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله، قبل أن يرسل هذا الحكم إرسالاً وبدون رشد، ليرى كيف كانت تظهر بأتباعهم والمقرّين بنبوّتهم عليهم السلام،

وينقطع العذر بها من غير حاجة بهم عليهم السلام إلى أن يقطعوا الفيافي والقفار بالدعوة بأنفسهم، وهكذا كانت الدعوة إليهم تقوم بأولئك التابعين لهم عليهم السلام بعد وفاتهم، وتثبت الحجّة لهم في نبوّتهم، وكذلك إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام ودرء الفساد، فإنّ المتولّي لمباشرتها هم أمراء الأئمّة عليهم السلام وعمّالهم المنصوبون من قبلهم دون أشخاصهم وأعيانهم، وكما كان يتولّى ذلك أمراء الأنبياء عليهم السلام وولاتهم دون أنفسهم، وكذلك القول في الجهاد؛ ألا ترى أنّ ذلك كان يقوم به الولاة من قبل الأنبياء عليهم السلام وخلفائهم، ويستغنون بهم عن مباشرته بأنفسهم؟

ومن كلّ أولئك تفقّه أنّ الذي أحوجنا إلى وجود الإمام والمنع من انتفائه هو حفظ الشريعة ومراعاة الرعيّة كافّة في أداء ما كلّفوا بأدائه؛ الأمر الذي لا يجوز أن يؤتمن عليه سواه من سائر الناس، فمتى وجد أنّ هناك من يقوم به بشكله الصحيح فهو في سعة من الاختفاء، ومتى وجدهم قد أجمعوا على تركه وضلّوا عن طريق الحقّ في ما تكلّفوه من حمله ونقله، ولو بانضمامه إليهم من حيث لا يعرفونه، ظهر لتولّي ذلك بنفسه، ولا يسعه حينئذٍ إهمال القيام به. ولهذا السبب نفسه حكم العقل بوجوب وجوده وعدم جواز موته؛ الأمر الذي يمنعه من رعاية الدِّين وحفظه وتفقّده لأحوال من تمسّك به أو فارقه. وهذا هو الشيء الذي يمتاز به الإمام عمّن سواه من رعيّته.

الإمام عليه السلام غير مسؤول إذا غاب خوفاً على نفسه

على أنّ غيبة الإمام عليه السلام إذا كانت ناشئة عن إخافة الظالمين له وطلبهم سفك دمه، فغاب عنهم خوفاً على نفسه، فتعطّلت الحدود، وأُهملت الأحكام، ووقع في الأرض، من أجله، الفساد، وساد الهرج والمرج، وأُريقت الدماء في سبيل العروش والتيجان، كان المسؤول عن ذلك كلّه الظالمين وأعوانهم، وكان السبب المباشر لذلك هو فعلهم دون فعل الله تعالى، وكانوا هم المجرمين المؤاخذين به، وهذا بخلاف ما لو أماته الله تعالى فوقع لذلك الفساد وارتفع لأجله الصلاح في البلاد كان سببه فعله ـ تعالى عن ذلك ـ، وقد ثبت بالضرورة من الدِّين، وفي أوائل العقول، استحالة نسبة سبب الفساد إلى الله تعالى وما يوجب رفعه رفع الصلاح من الأرض، وقد جاء التنصيص على ذلك في القرآن بقوله تعالى: ﴿وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

ومن هذا ونحوه يتّضح الفرق بين موت الإمام عليه السلام وبين وجوده واختفائه، فعلى المؤمنين ـ إذاً ـ الذين يؤمنون بحياة الإمام المنتظر عليه السلام أن يجنّدوا أنفسهم له فيتسلّحوا بسلاح العقيدة، عقيدة الإسلام، وعليهم أن يدرسوه دراسة صحيحة متقنة من جميع جوانبه وشتّى نواحيه، ويعرفوا فكرته الصائبة عن الكون والحياة والإنسان، ويعملوا على تركيز عقيدته في أذهان الجاهلين المغفلين من الأمّة، ويبيّنوا لهم معطياته وحلوله وعلاجاته السليمة لمشكلات الحياة في كلّ المجالات، فيهيّئوا

الأجواء الملائمة لظهوره، ليسلّموه القيادة، فيقودهم إلى شاطئ السلامة، ويخلّصهم من ألوان الضّيْر والشقاء الاجتماعي، ومن ظلم الإنسان وفساده ليذوقوا حلاوة السعادة في ظلّ دولته الكريمة التي هي دولة الإسلام، ويدعوهم إلى أن يزيلوا من أفكارهم مخلّفات الاستعمار التي جرّت عليهم الويلات من هنا وهناك، ولا يقتصروا على قول: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون»، ولا على كلمة «عجّل الله تعالى فرجه» عندما يؤتى على ذكره عليه السلام، فإنّ الله تعالى لا يكتفي منّا بالقول المجرّد عن العمل لأنّه تعالى يقول لنا في خطابه لنبيّه صلى الله عليه وآله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقال تعالى زاجراً موبّخاً في خطابه للمؤمنين الذين يقولون ما لا يفعلون: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾ [الصّف: ٢ و٣]، وقديماً قال الإمام المنتظر عليه السلام في توقيعه لشيخ مشايخ الشيعة الشيخ المفيد ـ رضي الله عنه ـ ما معناه: (ولولا ما يبلغنا عن شيعتنا ممّا نكره لعجّل الله لهم بلقيانا)، فعلينا ـ إذاً ـ أن نعمل لتعجيل فرجه وتسهيل مخرجه بألاّ نخالف له أمراً ولا نرتكب له نهياً، فنحن المسؤولون عن عدم تغييرنا لما يجري حولنا من الفساد والموبقات والظلم والطغيان، وجميع ما تصرخ منه جنّة الأرض وملائكة السّماء، بإقصائنا الإسلام عن القاعدة العامّة للحياة، فلا يجوز لنا إطلاقاً ـ ما دمنا مؤمنين به عليه السلام ـ أن نسكت عن ذلك ونغضّ الطرف عنه وندع الكافر يعمل في

اللّيل والنّهار لإبادتنا وتدميرنا روحيّاً وماديّاً وفكريّاً وعمليّاً، ولا نقول له شيئاً لا في قليل ولا في كثير، فنحول بيننا وبين خروجه عليه السلام بمخالفتنا له في سلوكنا وأعمالنا، ونكون كالذين قال فيهم الشاعر المسلم:

ستـــرى خـــائفـــاً يبـــرّر جبنـــاً
فيـــه أنّ الجهـــاد أمـــرٌ عسيـــر
وتـــرى مـــارقـــاً يـــراوغ أنّ
الـــدِّيـــنَ للهِ والسيـــاســـة زور
وتـــرى ساكتـــاً عـن الكفـر يـرجـو
أن يـرى صـاحـب الـزّمـان يثـور

وإنّما المفروض بنا أن نكون من الذين عناهم بقوله:

لا تبـــالِ فللـــدّجـــى حشـرجـــات
ثـــمّ يقضـــي وينجلـــي الـديجـــور
فـــاقتحمهـــا بـــدريّـــة يتهـــاوى
فـــي لظـــاهـــا مستعمـــر وأجيـــر
وأقمهـا إمـامـة يتـولّـى الأمـــر
فيهـــا إســـلامـــك المـــوتـــور

الشبهة السابعة

قالوا: «إنّ الشيعة يزعمون بوجوب الأصلح، وأنّ الله تعالى لا يفعل بعباده إلاّ ما كان بهم حاجة إليه ما دام الاختيار والتكليف

باقيين، ولا يبيح إلاّ ما كان صلاحاً، ولا يسوّغ إلاّ ما كان صواباً، ويزعمون أنّ المصلحة العامّة للناس كافّةً لا تكون إلاّ بوجود الإمام وظهوره وأمره ونهيه وتدبيره، ويستدلّون على ذلك كلّه بحكم العادات في عموم المصالح بنظر السلطان العادل وتمكّنه من البلاد والعباد، وأنّ المصلحة التامّة والصلاح الكامل في مشاهدته وتلقّي معالم الدين وأحكام الشريعة منه بالمشافهة، ومع ذلك يزعمون أنّ الله تعالى قد أباح للإمام الغَيْبة عن الناس، وأمره بالاختفاء، وسوّغ له الاستتار، وأنّ ذلك هو اللّطف والمصلحة، وهو الصواب بعينه في التدبير للعباد والبلاد، وهل هذا إلاّ التناقض الواضح الذي لا يقرّه العقل والدين؟».

وجوابها: إنّ العقلاء كافّة لا يشكّون في اختلاف المصالح والمفاسد باختلاف الوجوه والاعتبارات، وأنّ المفاسد تختلف باختلاف أسبابها وأحوالها، وأنّها تتغيّر بتغيير آراء المستصلحين وأغراضهم في الأفعال، ألا ترى أنّ الحكيم من الناس يدبّر أبناءه ومن يلوذ به من أهله وعبيده بما يوجب لهم السعي وراء الأعمال الصالحة ليستحقّوا بذلك الذّكر الجميل والأثر الخالد، وينالوا المدح والثناء والإعظام والإكرام من الناس على الدوام، فيكونوا بذلك موضع ثقتهم واعتمادهم في الأمور كافّة من صناعة إلى تجارة إلى وكالة، فيمكّنوهم من الأموال، فيحصل لهم السرور المتواصل، ويتوصّلوا إلى الملذّات بما ينتج لهم من الأرباح؟ وهذا هو الأصلح لهم، ومتى واصلوا الجدّ في العمل وأخلصوا

فيه بأقوالهم، بما يوجب استمرار نشاطهم، سهّلوا عليهم السّبل الموصلة إليه، فيكون هذا هو الصلاح العامّ لهم في عرف العقلاء جمعاء، وإن كانوا على عكس ذلك؛ بأن ركنوا إلى الدّعة، واستسلموا للصدف، ونزلوا في حمأة السفه، وارتكبوا الظلم والبغي وسوء الأدب، وعدلوا إلى اللّهو والعبث، وصرفوا الأموال في وجوه الفساد بدل الخيرات، كان الأصلح لهم أن يقطعوا عنهم موارد السعة واليسار في الأموال، وكان جزاؤهم ـ حين ذاك ـ الاستخفاف بهم والإهانة لهم ومؤاخذتهم بالعقاب على ما اقترفوا من الفساد، وليس في هذا ما يلزم التناقض بين أغراض العقلاء، وليس فيه تضادّ في صواب تدبيرهم وطلبهم الصلاح في الحالتين، بل هو الصلاح عينه والحكمة نفسها.

وعلى هذا الوجه الذي حقّقناه دبّر الله تعالى عباده وأراد أن يعمّهم بصلاحه فأوجدهم وأعطاهم عقلاً كاملاً، وكلّفهم بالأعمال الصالحة بعد أن فرض عليهم الإيمان به ليحلّيهم بالأخلاق الفاضلة والخصال الجميلة في هذه الحياة العاجلة، ويمدحهم ويثني عليهم ثناءً حسناً ويعطيهم ثواباً عظيماً في الحياة الآخرة، فإن فعلوا ما أمرهم به وانتهوا عمّا نهاهم عنه كان الواجب في الحكمة والمصلحة أن يمدّهم بما يزيدهم قرباً منه ويسهّل عليهم السبيل.

والقرآن يقرّر هذا ويؤكّده بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وإن عدلوا عن ذلك إلى المرود والعصيان، وسلكوا سبيل الغيّ والعدوان، وتركوا أوامر الله وارتكبوا نواهيه، وعكفوا على طاعة الأوثان البشريّة وقدّسوا هياكلها من دون الله وتلقّوا أوامرهم ونواهيهم بكلّ فخر وترحاب، كان الحال في ما يكون فيه الصلاح لهم والصواب في تدبيرهم أن يقطع عنهم موارد التوفيق ويستبدل ذلك بذمّهم وتوبيخهم وترتّب العقاب عليهم ونسيانهم. يقول الله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقال أيضاً: ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقاً﴾ [الجنّ: ١٦]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨]، ويكون هذا هو الأصلح لهم والأصوب في تدبيرهم ممّا كان يجب لهم في الحكمة والمصلحة لو أطاعوا وأحسنوا ثمّ اتّقوا وأصلحوا ولزموا طريق السداد وسلكوا سبيل

الـرشـاد. وليس في هذا ما يحكم العقل بتناقضه والعقلاء بتضادّه في قول الشيعة العدلية، وإنّما هو عين ما يذهبون إليه من وجوب الأصلح.

ومن جهة أُخرى، لا يشكّ عاقل في أنّ الله تعالى دعا النّاس إلـى تـوحيـده وأوجـب عليهـم الإذعـان بربوبيّتـه، وأنّ ذلك هو الأصلح لحالهم والأصوب في تدبيرهم، وأنّه لا شيء أصوب منه فـي ذلـك، ولكـن إذا اضطـرّوا إلى إظهار كلمة الكفر خوفاً على أنفسهم من الهلاك، كـان الأصلح لحالهم والأصوب في تدبيرهم أن يتركوا الإقرار به ويعدلوا عن إظهار توحيده ويتظاهروا بالكفر. وكتاب الله يقرّر هذا بقولـه تعـالى: ﴿إِلاَّ مَـنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَـانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقـولـه: ﴿لاَ يَتَّخِـذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَـتَّـقُوا مِنْهُـمْ تُقَـاةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، وليس فـي هـذا شيء من التناقـض، وإنّمـا تبـدّلـت المصلحـة في الموضعين بتبدّل أحوال المكلّف فيهما، ويكون بتبدّل التدبير الذي دبّر الله تعالى عباده في ما أوجـدهـم لأجلـه مـن توحيـده وتصديق أنبيائه وامتثال أوامره ونواهيـه، مصلحـة للمـؤمنيـن المتّقين، وإن كان ما يقتضيه فعل الظالميـن قبيحـاً منهم ومفسدة يستحقّون عليه العذاب الشديد. ونظير ذلك أنّ الله تعالى قد أوجب الصّلاة والزّكاة والحجّ والجهاد فـي سبيلـه، وأوجـب الأمـر بـالمعـروف والنهي عن المنكر على المكلّفيـن أجمعين، وجعل ذلك صلاحاً لهم، فإن أطاعوا الله في

ما أوجبه عليهم عمّتهم المصلحة، وإن منعهم عنها الظالمون فلم يقدروا عليها كان الأصلح لهم تركها، ويكونون بذلك معذورين عند الله، ويكون المجرمون المفسدون الذين حالوا بينهم وبين ذلك ـ كلاًّ أو بعضاً ـ هم المعاقبون. فالأمر في الإمام المنتظر عليه السلام من هذا القبيل، فإنّه متى أطاعه الناس وأعانوه ونصروه وعملوا على تحقيق ما يرضيه وإزالة ما يكرهه من واقعهم، برجوعهم إلى طاعة الله وحده في كلّ ما يتعلّق بشؤون حياتهم، كان الأصلح ظهوره لهم وتدبيره إيّاهم، ومتى عصوه وخالفوه وطلبوا قتله وسعوا في سفك دمه وأطاعوا الطغاة واتّبعوا الظالمين الذين ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١ و١٢]، بأنّ ما يزعمونه صلاحاً هو الفساد بعينه، تغيّر الحال في ما يكون فيه تدبير مصالحهم وتكون المصلحة حينئذٍ له ولهم في غَيْبته عليه السلام، وليس على المتّقين الذين يدعون إلى الله تعالى في السرّ حين لا يمكنهم العلانية من لائمة ولا مؤاخذة، وإنّما اللّوم والعقاب على من سبّب له ذلك بإفساده وسوء اعتقاده وتقاعده عن الدعوة إليه تعالى، ولا يلزم من أنّ الصلاح في هذه الحال أن يكون مختفياً غائباً ألاّ يجب وجوده؛ لأنّا قد حقّقنا بأنّ ذلك ـ في هذه الحال ـ هو الأصلح والأصوب في التدبير، كما تقدّم.

هذا آخر ما كتبناه باختصار في هذا الموضوع، راجياً من إخواني المسلمين أن ينظروا بعين الإنصاف إلى ما أدليناه في هذا

المختصر من الأدلّة الشرعيّة والبراهين العقليّة على ثبوت وجود الإمام المنتظر عليه السلام، وظهوره بعد غيبته، ما لا يمكن لمتبحّر في علم المنقول والمعقول أن يخدش في شيء منها. والله أسأل أن يوفّق المسلمين جميعاً إلى التمسّك بحبله، والاهتداء بهدي نبيّه صلى الله عليه وآله، والطاعة للهداة من آله والتابعين لهم بإحسان من بعده صلى الله عليهم، إنّه وليّ التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النّصير.

تمّ استنساخه بقلم مؤلّفه السيّد أمير محمّد ابن العلاّمة الكبير المجاهد في سبيل الله السيّد محمّد مهدي الكاظمي القزويني ـ نوّر الله ضريحه ـ في اليوم الثالث عشر من جمادى الآخرة، سنة ١٣٧٤هـ، في البصرة ـ العراق.

* * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المصادر

ـ القرآن الكريم

١ ـ إبطال الباطل، للفضل بن روزبهان

٢ ـ أربعين الحافظ أبي نعيم

٣ ـ أربعين محمّد بن أبي الفوارس

٤ ـ أنساب آل أبي طالب، لابن المهنا

٥ ـ البيان، للحافظ الكنجي

٦ ـ تاريخ ابن الوردي

٧ ـ تاريخ الذهبي

٨ ـ تاريخ عبد الملك العصامي

٩ ـ تاريخ مواليد الأئمّة ووفيّاتهم، لابن الخشّاب

١٠ ـ تفسير النيشابوري

١١ ـ تلخيص الذهبي

١٢ ـ ثمار القلوب، للثعالبي

١٣ ـ دائرة المعارف

١٤ ـ درّة المعارف، لعبد الرحمان البسطامي

١٥ ـ رسالة المناقب، لعبد الحقّ الدهلوي

١٦ ـ السلسلة العلويّة وأنساب الطالبيّين، لسهل بن عبدالله

١٧ ـ سنن أبي داود
١٨ ـ سنن الترمذي
١٩ ـ شواهد النبوّة، لعبد الرحمان الحنفي الجامي
٢٠ ـ صاحب قوت المغتذي على جامع الترمذي
٢١ ـ صحيح أبي داود
٢٢ ـ صحيح البخاري
٢٣ ـ الصواعق المحرقة، لابن حجر الهيتمي
٢٤ ـ فتح الباري، لابن حجر العسقلاني
٢٥ ـ الفتوحات الإسلاميّة، لزيني دحلان
٢٦ ـ الفتوحات المكّية، لابن عربي
٢٧ ـ فصل الخطاب، لخواجه محمّد بارسا
٢٨ ـ الفصول المهمّة، لابن الصبّاغ المالكي
٢٩ ـ القول المختصر، لابن حجر العسقلاني
٣٠ ـ كتاب الإشاعة، لمحمّد رسول البرزنجي
٣١ ـ مجمع الطبراني
٣٢ ـ مرقاة الحافظ المنتقي
٣٣ ـ مستدرك الحاكم
٣٤ ـ مسند أبي داود
٣٥ ـ مسند أحمد بن حنبل
٣٦ ـ نهج البلاغة، لابن أبي الحديد
٣٧ ـ نور الأبصار، للشبلنجي

٣٨ ـ هداية السعداء، لشهاب الدين بن عمر الهندي
٣٩ ـ وفيّات ابن خلّكان
٤٠ ـ ينابيع المودّة، للقندوزي
٤١ ـ اليواقيت والجواهر، لعبد الوهّاب الشعراني

هذه المصادر ـ ما عدا كتاب الله ـ كلّها لإخواننا علماء أهل السنّة، قد اعتمدنا عليها في هذا الكتاب، وليس فيها مصدر واحد للشيعة إطلاقاً، وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكّلت وإليه أنيب.

* * *

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفهـــرس

كلمة المركز ٥
المرجفون في الإمام المهديّ ٩
موقف الشيعة وأهل السنّة من الإمام المهديّ
كفـايـة إجمـاع الشيعة وحدهم في ثبوت ولادة الإمام المنتظر وغيبته ١٣
الأحاديث النبويّة وأقوال علماء أهل السنّة في الإمام المنتظر ١٥
العلامات التي تقع قبل خروجه ٢٥
مناقشة أقوال المرجفين في الإمام المهديّ
مناقشة ابن تيميّة ٣١
طول عمر الإمام المهديّ ٣٣
المعمّرون من أهل السنّة ٣٧
المعمّرون من غير المسلمين ٤٢
حديث مزعوم ٤٣
الخضر موجود ٤٤
الخضر من خير أمّة ٤٦
حديث الواحد حجّة على أهل السنّة ٤٦
تحقيق حديث: «يواطي اسمه اسمي» ٤٧

تحقيق رواية: «المهديّ من ولد الحسن بن عليّ» ... ٥٠
مناقشة النشاشيبي ٥١
مناقشة ابن خلدون ٥٢
شبهة وردّها ٥٣
مناقشة ابن حجر الهيتمي ٥٤
صحّة إمامة الصغير ٥٨
فرية وقوف الشيعة على السرداب ٦٠
شبهات المنكرين للإمام المنتظر
الشبهة الأولى ٦٣
المختفون من الملوك وأولادهم في القرون الخالية .. ٦٤
الشبهة الثانية ٦٥
الشبهة الثالثة ٦٨
الشبهة الرابعة ٧١
وقوع الاختفاء لجماعة من الأنبياء والصلحاء ٧٤
الشبهة الخامسة ٧٧
الشبهة السادسة ٨٣
الإمام غير مسؤول إذا غاب خوفاً على نفسه ٨٥
الشبهة السابعة ٨٧
المصادر ٩٥

* * *